السياق الواقعي لوضعية فاقدي الرعاية الوالدية

م.م رامي محمد حسين
مدرس مساعد بقسم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة قناة السويس

المستخلص:

يعيش ملايين الأطفال حول العالم في مؤسسات، أو دور رعاية رسمية أو غير رسمية، أو منفصلين عن والديهم. ويتعرض عدد أكبر بكثير لخطر الانفصال بسبب الأمراض والنزعات المسلحة والفقد والإعاقة والتفكك الاجتماعي والأطفال فاقدي الرعاية الوالدية المحرومون من رعاية أبوية يجدون أنفسهم أكثر عرضة لخطر الاستغلال والإساءة وغالباً ما لا يتم رصدهم بشكل كاف وقد يتم وضع الأطفال في المؤسسات دون داع ولفترة طويلة ولمواجهة هذا التحدي تؤكد اليونيسيف على أهمية بناء بيئة واقية للأطفال فاقدي الرعاية الوالدية أو المعرضين للفقد وخطر الانفصال عن والديهم من خلال بناء قدرات الأسر والمجتمعات وتسهيل التشريعات وتنفيذها.

ويستهدف البحث الراهن عدد من المحاور تدور حول أبرز مشكلات التي يعاني منها فاقدى الرعاية الوالدية على المستوى الاجتماعي والمعرفي والمشكلات المتعلقة بالهوية والوجود الاجتماعي بالإضافة إلى محاولة التعرف على أوضاع فاقدي الرعاية الوالدية وتناولها على المستوى الدولي والعربي والمحلي والتعرف على أبرز الجهود والسياسات الاجتماعية المبذولة على مستوى السياسات الدولية والعربية والمحلية في محاولة للكشف عن السياق الواقعي لوضعية فاقدي الرعاية الوالدية.

الكلمات المفتاحية: فاقدي الرعاية الوالدية – السياسات الاجتماعية – الرعاية المجتمعية المؤسسية – الأسر البديلة – قرى الأطفال.

Abstract:

Millions of children around the world live in institutions, formal or informal care homes, or are separated from their parents. Far greater numbers are at risk of separation due to disease, armed conflict, loss, disability and social disintegration. Children non-parental care and deprived of parental care find themselves at greater risk of exploitation

and abuse. They are often not adequately monitored and children may be placed in institutions unnecessarily and for a long period. To meet this challenge, she stresses UNICEF stresses the importance of building a protective environment for children who have lost parental care or are at risk of being separated from their parents by building the capacities of families and communities and facilitating legislation and its implementation.

The current research aims at a number of axes revolving around the most prominent problems that those who have lost parental care suffer from at the social and cognitive levels, and problems related to identity and social existence, in addition to an attempt to identify the conditions of those who have lost parental care and address them at the international, Arab and local levels, and to identify the most prominent social efforts and policies made at the policy level. International, Arab and local studies in an attempt to reveal the realistic context of the situation of those non-parental care.

Keywords: non-parental care - social policies - institutional community care - alternative families - children's villages.

أولاً: من هم فاقدى الرعاية الوالدية:

حددت اليونيسيف أن فقدان الرعاية الوالدية يشمل الفئات الآتية:

١- الأطفال المنفصلين عن والديهم بسبب الحروب والنزاعات والكوارث.

٢- الأطفال الذين يوجدون في دور الرعاية من خلال قرارات قضائية لأسباب تراها الجهة القضائية خاص بوضعية الطفل ومصلحته.

٣- من فقد والديه أو أحدهما بسبب الأمراض خاصة الإيدز.
٤- الأطفال الذين تخلى عنهم والداهم لأسباب اجتماعية كالطلاق أو أسباب اقتصادية كالفقر الشديد وهؤلاء يتم إيداعهم في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
٥- الأطفال اللاجئين بسبب الهجرات الناتجة عن النزاعات.
٦- الأطفال الناتجين عن كونهم ضحايا للإتجار في البشر.
٧- الأطفال الذين يعيشون ويعملون خارج المنزل الخاص بهم.
٨- الأطفال الذين هربوا من بيوتهم وتركوا منزل العائلة ويتخذون من الشارع مأوى لهم. (Unicef, 2005, p 4-8)

يواجه ملايين الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية أو من هم معرضون لفقدها تحديات كبيرة في حياتهم اليومية التي غالباً ما يكون لها أثر عليهم وذلك على المدى الطويل وفي بلوغهم سن الرشد، وقد أدركت لجنة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل "**Uncrc**" أن الكثير من تلك التحديات التي تؤثر على الأطفال وعائلاتهم لم يكونوا مستوعبين بشكل كاف لذلك لم تؤخذ بعين الاعتبار في السياسة والممارسة (دليل الرعاية البديلة للأطفال، الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، ص٤) وتنص اتفاقية حقوق الطفل بوضوح على أهمية البيئة الأسرية للأطفال (الديباجة) ومسئولية الدول في ضمان الرعاية البديلة للأطفال المحرومين من البيئة الأسرية (المادة ٢٠) (اتفاقية حقوق الطفل، الأمم المتحدة، ٨٩).

قدر حجم رعاية الطفل العالمي بـ ٩٣.٦١٨.٦٦ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٠ ومن المتوقع أن يصل إلى ٩٧.٥٢٥.٧٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل سنوي بنسبة ٤.٧٢% ليصل إلى ١٢٣.٥٢٤.٩٥ مليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٦ (Report linker, 2022).

ثانيًا: وضعية فاقدي الرعاية الوالدية في التقارير المحلية والدولية:

يعيش ملايين من الأطفال في جميع أرجاء العالم لفترات طويلة من حياتهم بعيدا عن كنف أسرهم في أسر بديلة أو في مؤسسات تحت إشراف سلطات معنية بالرعاية، وقد تحمل هذه المؤسسات أسماء عديدة مثل ملاجئ الأيتام، والمؤسسات الإيوائية، ودور الرعاية وغيرها، وقد تقوم بإدارة مثل هذه المؤسسات جهات حكومية أو جمعيات أهلية. ويودع الأطفال في مثل هذه المؤسسات بسبب فقدان الرعاية الأسرية، والذي يرجع إلى العديد من الأسباب منها وفاة الوالدين أو أحدهما أو الحكم بالسجن على أحدهما أو نزوح البشر من مناطق إلى أخرى بسبب الحروب

أو الكوارث الطبيعية، أو تعرض الأطفال للخطف أو المتاجرة بهم للعمل بعيدا عن مناطقهم وأسرهم، أو المشكلات الأسرية التي قد تودي بالأطفال إلى حياة الشارع، بالإضافة إلى الأطفال المولودين خارج نطاق الزواج الشرعي. وذكرت اليونيسيف في تقريرها حول أوضاع الأطفال في العالم للعام ٢٠٠٤ بأن هناك حوالي ١٤٠ مليون طفل في العالم قد فقدوا رعاية أحد أو كلا الوالدين (أجفند ، ٢٠١٤) .

تُعد الأسرة من أهم مؤسسات البيئة الاجتماعية تأثيراً في شخصية الطفل ولا تنافسها مؤسسة أخرى في هذا المجال، فحياة المنزل هي أسمى وأبدع ثمرات الحضارة وهي أعظم قوة في تكوين الطفل والأخلاق ولا يجب أن يحرم منها الطفل إلا لأسباب قاهرة حيث لا توجد مؤسسات إيوائية تستطيع أن تعوض الطفل عن أسرته وعن حاجته النفسية والاجتماعية كالحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى الأمن (الصومالي، ٢٠١٧، ص٢٦٢) وفي هذا الإطار تؤكد العديد من التقارير الدولية على أن فقدان الرعاية الوالدية يمثل أمراً بالغ الخطورة والقلق سواء فيما يتعلق بحقوق الأطفال وكذلك على مستوى معدلات التنمية في تلك المناطق والبلدان، وعلى الرغم من إصدار الأمم المتحدة للمبادئ التوجيهية لرعاية الطفل خاصة فاقدي الرعاية الوالدية إلا أنه هناك حاجة ماسة لتفعيل تلك المبادئ على أرض الواقع فعلى الرغم مما تتخذه الدول من تدابير وإجراءات إلا أن لابد من زيادة الاهتمام بتلك الفئة لما تمثله من أهمية خاصة في سياسات التنمية (Every child, 2009, p4).

١- تقارير دولية عن وضعية الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية في العالم العربي:

ويقدر عدد الأطفال الأيتام في جميع أنحاء العالم بـ ١٥٣ مليون طفل طبقاً لأحدث إحصائية لليونيسف (sos, 2022) وفقاً لليونيسف يصبح ما يقرب من ٥٧٠٠ طفل يتيماً وفاقداً للرعاية الوالدية كل يوم بسبب الحروب والكوارث الطبيعية والفقر والمرض والوصم والاحتياج ويتم تبني ٢٥٠.٠٠٠ طفلاً سنوياً وفي هذا الإطار تشير التقديرات إلى أنه في روسيا على سبيل المثال هناك ما بين مليون و٤ مليون طفل بلا مأوى فاقدي الرعاية الوالدية ويواجهون مشكلات اجتماعية خطيرة، أيضاً في الهند ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة اليونيسف يوجد ٢٩.٦ مليون طفل يعيشون في الشوارع وتمتلئ دور الأيتام بالأطفال مجهولي النسب وفي أفريقيا يوجد ما يقرب من ٣٩ مليون يتيم في كل عام بسبب الحروب والكوارث والأمراض (Unicef orphan Statistics, 2020).

وفي بيان صادر عن المديرة التنفيذية لليونيسف، "**السيدة هنرتيا فور**" حول الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية بسبب كوفيد ١٩ أبدت اليونيسف القلق المتزايد بخصوص فاقدى الرعاية الوالدية سواء أحد الذين تركوا والديهم أو كليهما خاصة في ظل فترة تزايد الوباء حيث يتعرض الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية لضرر بدني ونفسي وعاطفي واجتماعي مما يؤدي إلى تبعات على مدى حياتهم كما من المرجح أن يتعرض هؤلاء الأطفال للعنف والإساءة والإهمال والاستغلال وأوصى البيان أن لمنع هذه الأزمة وتفاقمها من الضروري أن نزود الحكومات الأسر بما تحتاجه من دعم عاطفي وعملي ومالي وفي الوقت نفسه يجب أن تعمل على دعم إقامة نظام يمكن فيه رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية من قبل أعضاء أسرهم المتميزة وعمل ترتيبات يتضمن تعزيز خدمات حماية الطفل خاصة الفئات الضعيفة منهم وتوفير الرعاية البديلة تحت كل الظروف وتعزيز الحماية الاجتماعية (Unicef, 2021).

إن عدد الأطفال خارج رعاية الوالدين أو الرعاية الأسرية هو عدد كبير وهو في تزايد مستمر ويختلف عدد الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين بشكل كبير حسب البلد أو المنطقة. لكن العدد هائل بشكل عام. ففي روسيا، على سبيل المثال. يعيش ما لا يقل عن ٢.٧ بالمئة من تعداد الأطفال من دون رعاية الوالدين (Pomazkin 2008). أما في جنوب أفريقيا فتقدر نسبة الأطفال الذين يعيشون من دون أي من والديهما بين ١٢ و٣٤ بالمئة (يونيسيف ٢٠٠٨ أ). يعيش معظم الأطفال المحرومين من والديهما في رعاية الأقرباء، ومنهم الكثير ممن يعيش في رعاية أحد الأجداد إلا أنه يرجح ازدياد أعداد الأطفال الذين يعيشون دون رعاية أسرية نتيجة عوامل كثيرة منها على سبيل المثال الأزمة الاقتصادية العالية ومرض نقص المناعة المكتسبة والاستخدام المتزايد لدور الرعاية (Every Child 2009).

من المرجح أيضاً ازدياد الكوارث في كثير من البلدان. جزئياً بسبب التغير المناخي، مما سيكون له أثر على ازدياد عدد الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية أو الوالدية. فقد ينفصل الأطفال عن والديهم أو عائلاتهم أثناء الفوضى والاضطراب الذي يلي الكارثة مباشرة، على أن هذا الانفصال يتزايد نتيجة لأثر الكوارث على أساليب رعاية الأطفال والمعيشة بشكل عام. فالكوارث مثلاً تزيد من الفقر. وهو الدافع الأساسي للانفصال الأسري، كما أنها تؤدي إلى تفكك المجتمعات وفقدان شبكات الدعم الكبرى. ومن الأسباب التي تؤدي إلى انفصال الأطفال عن أسرهم أيضاً إجبارهم على الالتحاق بالقوات المسلحة أو مجموعات أخرى، إما كجنود أو لأعمال أخرى مثل الطبخ أو العتالة أو كزوجات لرؤساء الكتيبة أو الجيش (المكتب الدولي لحقوق

الأطفال ٢٠١٠). أما الأطفال ذوو الإعاقة فهم معرضون بشكل خاص لفقدان الرعاية الوالدية في العديد من المناطق بسبب نقص الدعم المجتمعي الكافي وبسبب اعتقادات خاطئة بين أخصائي رعاية الأطفال بأنه لا يمكن رعاية هذه الفئة من الأطفال بالشكل الصحيح إلا من قبل أشخاص مختصين (Every Child and BCN 2012).

٢- تقارير عربية عن وضعية الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية في العالم العربي :

على الرغم من أن الأمم المتحدة وضعت دليلاً للرعاية البديلة وينص على " يحق على الدول أن تتبع السياسات التي تؤمن دعماً للعاملات للقيام بمسئولياتهم تجاه الطفل وتعزز حق الطفل بأن يكون له علاقة بكلا الوالدين. كما استوجب على هذه السياسات معالجة الأسباب الحقيقية وراء التخلي عن الطفل وافتراقه عن أهله بتأمين جميع أمور منها الحق بتسجيل الولادة والحصول على سكن مناسب وعلى خدمات صحية وتربوية واجتماعية بالإضافة إلى تعزيز إجراءات محاربة الفقر والتمييز والتهميش والوصم والعنف وسوء معاملة الأطفال والإساءة الجنسية والمادية (دليل الرعاية البديلة، ٢٠٠٩، ص١١).

إلا أنه لم تحظ قضايا الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية بعد بالاهتمام الكافي في معظم الدول العربية رغم ما تشهده المنطقة العربية من تزايد أعداد الأطفال المحرومين من أسرهم بسبب ضعف دور شبكة العلاقات الأسرية وفقدانه لفاعليته، كنتيجة لتزايد نسب الفقر والهجرة من الريف للمدن وانفجار الحروب في عدد من الدول. فبالإضافة إلى وفاة أحد أو كلاهما هناك الأطفال التائهون من ذويهم والأطفال المباحة لهم أو المسروقون لاستخدامهم في التسول وغيره، والأطفال الناجون من الحروب واللاجئون في دول أخرى وبدون مصاحبة الأهل، بالإضافة إلى الفقر كسبب أساسي لهجر الأطفال أو ما ينتج عن المخدرات والجريمة وفي كل هذه الأحوال يكون الضحية الأولى هم الأطفال الذين وجدوا أنفسهم في وضع ليس لهم قيمة يبدو بالتالي فقد يعرضون لفقد الكثير من حقوقهم التي نص عليها الأديان السماوية والاتفاقيات الدولية (المجلس العربي للطفولة والتنمية ، ٢٠٠٨ ، arabccd).

٣- تقارير حول وضعية وأعداد فاقدي الرعاية الوالدية في جمهورية مصر العربية :

وتبين تقديرات اليونيسيف للعام ٢٠٠٩ بأن عدد الأطفال الذين حرموا من أحد أو كلا الوالدين في مصر بحوالي ١.٧٠٠.٠٠٠ طفل، والواقع يشير إلى أن أعدادهم في تزايد بسبب التغيرات الجذرية التي يشهدها في منظومته الأسرية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية. وتحتاج مصر وباقي الدول العربية اليوم وبشدة إلى إرساء وتقوية منظومة حماية الأطفال، وتقديم الرعاية

البديلة المناسبة لهؤلاء الأطفال، وإلى العمل على الوقاية من وجود أطفال بدون رعاية أسرية من خلال القوانين والخدمات التي يجب أن تقدم لأسر الأطفال والأسر البديلة والمؤسسات الايوائية. فنحن اليوم أمام مسؤولية أخلاقية ودينية وإنسانية واجتماعية يجب أن تتحول إلى مسؤولية قانونية لإنقاذ هؤلاء الأطفال من النبذ والاستبعاد والتهميش الذي يعرضهم للانتهاك والمخاطر. والبحث لهم الفرصة الجيدة للنمو والرعاية داخل الأسر البديلة أو المؤسسات الإيوائية فنحن اليوم أمام مسئولية أخلاقية ودينية وإنسانية واجتماعية يجب أن تتحول إلي مسئولة قانونية لإنقاذ هؤلاء الأأطفال من النبذ والاستبعاد والتهميش الذي يعرضهم للانتهاك والمخاطر (أجفند ، ٢٠١٤).

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ملايين الأطفال المعرضين للخطر في مصر لا يزالون محرومين من حقوقهم، يعيش ما يقرب من نصف الأطفال دون سن ١٨ عاماً على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم، يتزايد عدد الأطفال المصريون الذين يعيشون في الشوارع، على الرغم من أن الأرقام الدقيقة غير معروفة ، حيث تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من مليون طفل يتجولون في شوارع المراكز الحضرية لاسيما مدينة القاهرة والإسكندرية www.sos-childrenvillages.oog .

ثالثاً: السياسات الاجتماعية المحلية والدولية المبذولة لحماية فاقدي الرعاية الوالدية:

جاء في المواد رقم (٦٨-٦٩) من المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال ما نصه "تقع على عاتق الدولة أو الجهاز المختص في الحكومة مسئولية ضمان وضع وتنفيذ سياسات منسق بشأن توفير الرعاية الرسمية وغير الرسمية لجميع الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، "ينبغي أن تعتمد جميع الكيانات الحكومية المعنية بإحالة الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين ومساعدتهم بالتعاون مع المجتمع المدني سياسات وإجراءات تساعد على تبادل المعلومات والتواصل عبر الشبكات بين الهيئات والأفراد من أجل ضمان فاعلية رعاية الأطفال ومدهم لنيل الرعاية اللاحقة وحمايتهم (الأمم المتحدة ، ٢٠١٠، ص٢٠) وتعتمد السياسات الدولية والمحلية على الحماية على مستويين هما: الإجراءات التي تمنع فقد الرعاية الوالدية – والإجراءات التي تعزز الرعاية الوالدية بما يحول دون فقدانه الرعاية الوالدية.

١- السياسات الاجتماعية الدولية المبذولة لحماية فاقدي الرعاية الوالدية:

جاءت السياسات الاجتماعية الدولية في هذا الإطار لتعمل على مسارين متكاملين:

أ- **تعزيز الرعاية الوالدية:** حيث جاء في دليل الرعاية البديلة للأطفال كإطار حددته الأمم المتحدة أنه يجب على الدول أن ينشئ وتنفذ سياسات متماسكة ومتعاون محورها العاملة تهدف إلى تعزيز ودعم قدرة الأهل على رعاية أطفالهم وكذلك على الدول أن يطبق إجراءات فعالة للحؤول دون التخلي عن الطفل وانفصاله عن أهله ويتوجب على السياسات والبرامج الاجتماعية تمكين العائلات بالتوعية والمهارات والقدرات والمعدات ليتمكنوا من تأمين ما يكفي من حماية ورعاية وتميز لأطفالهم

ب- **الحئول دون انفصال العائلة:** تستحث الدول على اتخاذ إجراءات للحماية الكاملة وضمان الحقوق خلال فترة الحمل والولادة والرضاعة لتأمين ظروف تحفظ الكرامة والمساواة لحمل متكامل ولرعاية للطفل. لذلك يجب أن تؤمن برامج دعم لأمهات وآباء المستقبل خاصة الأهل المراهقين الذين يجدون صعوبة في ممارسة مسئولياتهم الوالدية (دليل الرعاية البديلة، ٢٠٠٩، ص ١١-١٣).

وامتداداً لتلك الجهود الدولية الأمنية إلى حماية فاقدي الرعاية الوالدية نشأ الاتحاد الدولي لقري الأطفال SOS وهي المنظمة المظلة لأكثر من ١٣٠ جمعية وطنية لقري الأطفال والمثبتة في جميع أرجاء العالم وهي منظمة غير حكومية لا تتوخى الربح وغير طائفية تهتم بالطفل وتقدم خدمات مباشرة في مجالات الرعاية والتربية والصحة لمن فقد الرعاية الوالدية أو لمن هو عرضة لفقدانها (www.sos-childrenvillages.org).

واتساقًا مع طبيعة احترام حقوق الإنسان وفي هذا الإطار اعتمدت السياسات الدولية في تأكيد تلك الحقوق خاصة حق الطفل في أكثر من اتفاقية وإعلان ومبادئ كلها بقت في حماية الأطفال خاصة المعرضين منهم لفقدان الرعاية الوالدية ومن أبرز الجهود الدولية في ذلك:

١) اتفاقية الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٩:

تنص المادة ٢٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل "لكل طفل الحق في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقل والروحي والأخلاقي والاجتماعي ويتطلب ذلك من الوالدين أو المسؤولين تأمين ذلك في حدود إمكانياته وقدراته المالية والفروق المعيشية اللازمة لنمو الطفل وفي المادة رقم (١٩) تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية

الملائمة لحقوق الطفل من أشكال العنف كافة أو الضرر أو الاساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال (الأمم المتحدة – اتفاقية الطفل، ١٩٨٩).

٢) المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال ٢٠٠٩:

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد من المبادئ التي تعزز اتفاقية حقوق الطفل خاصة حماية فاقدي الرعاية الوالدية أو المعرضين لخطر الفقد وجاءت هذه المبادئ متضمنة أربعة أهداف متصلة بالرعاية البديلة وترمى على وجه الخصوص إلى:-

أ. دعم الجهود الرامية إلى الإبقاء على الأطفال تحت رعاية أسرهم أو إرجاعهم إليها، وفي حالة فشل ذلك، إيجاد حل مناسب ودائم، بما في ذلك التبني أو الكفالة وفقاً للشريعة الإسلامية.

ب. ضمان تحديد أنسب أشكال الرعاية البديلة وتقديمها في ظروف لتعزيز نمو الطفل نمواً كاملاً ومتوازناً. وذلك في أثناء السعي إلى إيجاد حلول دائمة أو في الحالات التي لا تكون فيها هذه الحلول ممكنة أو لا تحقق المصلحة الفضلى للعقل.

ج. مساعدة الحكومات وتشجيعها على تحمل مسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها على نحو أفضل في هذه المجالات. مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في كل دولة.

د. توجيه سياسات وقرارات وأنشطة جميع المعنيين بالحماية الاجتماعية وبرفاه الطفل في القطاعين العام والخاص ، بما في ذلك المجتمع المدني (الأمم المتحدة، ٢٠١٠، ص ٣).

٢- السياسات الاجتماعية العربية لحماية فاقدي الرعاية الوالدية:

دعت اللجنة الدولية لحقوق الطفل في سبتمبر ٢٠٠٥ لإيجاد معايير دولية لتعريف وتصنيف الأطفال فاقدي الرعاية الأسرية وفي مايو ٢٠٠٦ صدرت مسودة المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة، تبعتها نسخة أخرى منقحة من حكومة البرازيل في يونيو ٢٠٠٧ لذلك قام المجلس العربي للطفولة والتنمية في إبريل ٢٠٠٨ بمناقشة مسودة المعايير الدولية للرعاية البديلة من خلال ورشة عمل عربية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة قرى الأطفال الدولية (SOS). شارك فيها ممثلون عن وزارات الشئون الاجتماعية والمجالس الوطنية للطفولة في البلاد العربية إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الأطفال فاقدي الرعاية الأسرية وعدد من الخبراء الدوليين لدراسة المعايير الدولية بما يعين علي وضع معايير عربية تأخذ في الاعتبار القيم العربية.

وقد أرسل المجلس العربي للطفولة والتنمية وشركائه الملاحظات التي انتهت إليها ورشة العمل، باعتبارها تمثل وجهة النظر العربية، إلى اللجنة المختصة بصياغة مسودة المعايير الدولية لأخذها في الاعتبار عند إعداد الموجهات في صورتها النهائية.

كما خرجت ورشة العمل بعدد من التوصيات الهامة منها ضرورة إجراء دراسات ميدانية حول أوضاع الأطفال فاقدي الرعاية الأسرية في المؤسسات، من أجل العمل على استحداث وتطوير التشريعات الخاصة بالأطفال فاقدي الرعاية الأسرية في العالم العربي وجعلها أكثر اتساقا مع مواد اتفاقية حقوق الطفل بما ضمن حماية حقوق هذه الفئة من الأطفال، وتوعية المجتمع بظروف وأوضاع واحتياجات هؤلاء الأطفال وتقديم برامج التربية الوالدية (بوابة المجلس العربي للطفولة والتنمية ، ٢٠٠٨)

وفي هذا السياق اعتمدت رؤية السياسات الاجتماعية على الأطر العامة للأمم المتحدة وجاءت متسقة معها إلى حد كبير وفي هذا الإطار قام المجلس العربي للطفولة والتنمية بعدة جهود حيث دعت اللجنة الدولية لحقوق الطفل في سبتمبر ٢٠٠٥ لإيجاد معايير دولية لتعريف وتصنيف فاقدي الرعاية الوالدية. وفي مايو ٢٠٠٦ صدرت مسودة المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة تبعتها خمسة أخرى منعقدة من حكومة البرازيل في يونيو ٢٠٠٧، لذلك قام المجلس العربي للطفولة والتنمية في عام ٢٠٠٨ بمناقشة مسودة المعايير الدولية للرعاية البديلة من خلال ورشة عمل عربية وبالتعاون مع جامعة الدول العربية، شارك فيها ممثلون عن وزارات الشئون الاجتماعية والمجالس الوطنية للطفولة في البلاد العربية إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية وعدد من الخبراء الدوليين لدراسة المعايير الدولية بما يعين على وضع معايير عربية بأخذ في الاعتبار القيم العربية. وخرجت ورشة العمل بعدد من التوصيات الهامة منها ضرورة إجراء دراسات ميدانية حول أوضاع الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية في المؤسسات من أجل العمل على استحداث وتطوير التشريعات الخاصة بالأطفال فاقدي الرعاية الوالدية في العالم العربي وجعلها أكثر اتساقاً مع مواد اتفاقية حقوق الطفل بما تضمن حماية حقوق هذه الفئة من الأطفال وتوعية المجتمع بظروف وأوضاع واحتياجات هؤلاء الأطفال وتقديم برامج التربية الوالدية (أجفند، ٢٠٠٨) .

ويشار إلى أن المجلس العربي للطفولة والتنمية وضع عدة استراتيجيات خاصة بتنمية الأطفال. وطالبت بتوفير قواعد بيانات متنوعة حول أوضاع الأطفال الأيتام واعتماد معايير نمو عربية تستخدمها الدول العربية كمرجعية في كل الدراسات والأبحاث والتقارير. والاستفادة من

المؤسسات الأكاديمية العربية لدراسة أوضاع الطفولة وربط هذه المؤسسات بالواقع والدعوة إلى تشريعات وقوانين تدعم حماية الطفل خاصة فاقدي الرعاية الوالدية (المركز الدولي للأبحاث والدراسات، مداد ،٢٠٢١) وفي نفس الجانب قامت جامعة الدول العربية ممثلة في إدارة المرأة والأسرة والطفولة والمجلس العربي للطفولة والتنمية وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) واليونيسف الإقليمي بمشاركة أكثر من ٥٠ مشاركاً يمثلون الآليات الوطنية للطفولة والمنظمات ذات العلاقة والخبراء والإعلام قامت بعقد ورشة عمل إقليمية افتراضية بعنوان "محاربات ومداخل في تأهيل ودمج الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم وانتهت إلى عدة توصيات منها مراجعة التشريعات الوطنية والسياسات لضمان تماشيها مع المعايير والقوانين الدولية ذات الصلة، وتصميم استراتيجيات / أنظمة حماية وطنية مع ربطها بالموازنات الصديقة للطفل ووضع نظم عمل موحدة تتسم بالشمولية والتكاملية في تقديم الخدمات للأطفال وأسرهم وفق مبدأ مشاركة الطفل وضرورة تأهيل القائمين على خدمات الرعاية للأطفال وبناء قدراتهم (بوابة المجلس العربي للطفولة والتنمية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٦) وأيضاً قامت دولة قطر من خلال معهد الدوحة الدولي للأسرة في عام ٢٠١٨ بإصدار تقرير حول برامج الرعاية الوالدية في العالم العربي مؤكده على فهم أفضل الأساليب للرعاية الوالدية مركزة على الأبعاد والاحتياجات (معهد الدوحة الدولي للأسرة، ٢٠١٨).

٣- السياسات المصرية لحماية فاقدي الرعاية الوالدية:

تعمل الحكومة المصرية على التأكيد على التزامها بضمان حقوق جميع المواطنين في إطار الوفاء بالاستحقاقات المنصوص عليها في الدستور وتعهداتها الدولية وتأكيد لذلك تقوم الدولة المصرية بعدد من الجهود خاصة فيما يتعلق بحق الطفل عموماً وبحقوق وحماية فاقدي الرعاية الوالدية بما يحقق المصلحة الفعلي للطفل ومن أبرز الجهود في هذا الشأن:

١) **إعداد الإطار الاستراتيجي للطفولة والأمومة (٢٠١٨-٢٠٣٠) والخطة الوطنية للطفولة والأمومة (٢٠١٨- ٢٠٢٢)** بهدف النهوض بأحوال الطفولة والأمومة وتحقيق المصلحة الفضلى للطفل في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ وفقاً لما ينص عليه الدستور وقانون الطفل والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صدقت عليها مصر وذلك من أجل تحويلها إلى آليات عملية يتم تطبيقها ليستفيد منها الأطفال والأمهات (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢١).

٢) **أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي عام ٢٠٢١ بالتعاون مع اليونيسف الاستراتيجية الوطنية للرعاية البديلة للأطفال والشباب في مصر** حيث يعتمد تلك الاستراتيجية على تمثيل توجهات الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي والوزارات الأخرى المعيشية والأطراف الفاعلة في مجال الرعاية البديلة تجاه رعاية وحماية الأطفال والشباب فاقدي (أو مهدد بالفقد) الرعاية الأسرية وتعتمد الاستراتيجية على سبعة محاور أساسية هي:

أ. تطوير بيئة تشريعية داعمة للتوجهات العامة لاستراتيجية الرعاية البديلة للأطفال والشباب.

ب. تطوير بيئة معرفية معلوماتية لنظام الرعاية البديلة للأطفال والشباب.

ج. تحسين النظرة المجتمعية وفرص الدمج المجتمعي للأطفال والشباب.

د. تعزيز مبادئ المشاركة والحوكمة في تطوير وتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية.

هـ. دعم قدرة الأسر على تقديم أفضل رعاية للأطفال والشباب.

و. تعزيز قدرة نظام الرعاية البديلة للأطفال والشباب على توفير الرعاية الأفضل والحماية.

ز. توفير كوادر بشرية كافية معتمدة راغبة في العمل في مجالي الدعم الأسري والرعاية البديلة للأطفال والشباب (الهيئة العامة للاستعلامات مصر Unicef Egypt ,2021).

٣- الاهتمام من خلال واقع الدستور المصري:

يُعد طفلاً كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن وتربية دينية وتنمية وجدانية معرفية.

- وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع.

- وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري.

- لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى سن السادسة من عمره. ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوز سن إتمام التعليم الأساسي. كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر.

كما تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم وبشهود ولا يجوز مساءلة الطفل جنائياً أو احتجازه إلا وفقاً للقانون وللمدة المحددة فيه وتوفر له المساعدة القانونية ويكون احتجازه في أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين.

- وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل في الإجراءات كافة التي تُتخذ حياله (الدستور المصري، ٢٠١٤، مادة ٨٠).

وفي سياق متصل قامت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي بالعمل على تعديل أحكام اللائحة التنفيذية القانون الطفل المصري رقم ١٢ لعام ١٩٩٦ والمعدل بالقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ وتجرى عليه العديد من التعديلات خاصة فيما تتعلق بنظام الرعاية البديلة وكلها جهود تعمل في إطار تحقيق المصلحة الفضلى للطفل المصري حيث نص تعديل القانون الجديد في مادته الأولى على استبدال كلمة اللقطاء بالأطفال المعثور عليهم وكذلك الأسرة البديلة ومجهولي النسب إلى عبارة الأسرة البديلة الكافلة (الجريدة الرسمية، العدد ٢٣ (مكرر) ٩ يونيه، ٢٠٢٠).

٤- جهود جمعية وطنية لتنمية وتطوير دور الأيتام:

تهدف جمعية وطنية إلى تطوير وتطبيق معايير جودة الرعاية داخل دور الأيتام والمؤسسات الإيوائية في مصر والدعوة إلى تطبيقها على المستوى القومي من خلال الجهات التنفيذية المعنية من أجل خلق مستقبل من الفرص المتكافئة للأطفال خارج الرعاية الأسرية .

وفي هذا الإطار اهتمت جمعية وطنية منذ عام ٢٠٠٨ بدراسة أفضل الممارسات العالمية في مجال رعاية الأطفال بداخل المؤسسات الإيوائية، ورصد احتياجات دور الأيتام في مصر للوصول إلى المعايير تلائم متطلبات البيئة المصرية وتضمن للطفل مناخا صحيا يؤهله أن يكون

فردا سويا ينتمي للمجتمع ويساهم في فهم دوره الفعال في بناء الوطن . ومن ثم قامت " وطنية " بتطبيق هذه المعايير على أرض الواقع من خلال أنشطة وبرامج تم تفعيلها مع دور أيتام شريكة، ومن خلال الخبرة المكتسبة في المجال تم وضع مقترح لمعايير جودة الرعاية بدور الأيتام المصرية وجاري الآن مراجعة المسودة الثانية من قبل وزارة التضامن الاجتماعي المصرية لاعتماده وتعميمه على دور رعاية الأيتام والمؤسسات الإيوائية ومن أهم مشاريع وبرامج جمعية وطنية والتي تهدف إلى تطبيق المعايير، مشروع مركز أمان التدريبي لتأهيل مقدمي الرعاية في دور الأيتام وتقديم أول مؤهل مهني معتمد في مجال رعاية الطفل والتدريب المتطوعين والكفلاء .

٥- الجهود الحالية التي تقوم بها الدولة ممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي :

تتجه الحكومة المصرية في الوقت الحالي إلي الإسراع من الإنتهاء من قانون للرعاية البديلة الذي يُعتقد قدرته علي تقديم دعم وحماية بشكل أكبر لفاقدي الرعاية الوالدية كنوع من التوجه إلي لامأسسة منظومة الرعاية البديلة وهذا التوجه يزيد من فرص وجود الرعاية لهؤلاء الأطفال داخل مناخ أسري آمن انطلاقاً من أن الأسرة هي البيئة المثلى لتنشئة الطفل حيث تتبع وزارة التضامن الاجتماعي تخفيض أعداد مؤسسات الرعاية وزيادة عدد الأسر البديلة والكافلة كنوع من محاولة تحقيق الدمج الاجتماعي لهم وأكدت وزارة التضامن الاجتماعي أن تشديد إجراءات الرعاية والحماية للأطفال المعثور عليهم يأتي في إطار خطة الوزارة للتحول من الرعاية المؤسسية للرعاية الأسرية وخروج عدد كبير من الأطفال للأسر الكافلة، ولحين الانتهاء من إجراءات تمرير قانون الرعاية البديلة للأطفال والشباب فاقدي الرعاية، وقد وجهت القيادة السياسية بسرعة إنفاذ الاستراتيجية الوطنية للرعاية البديلة للأطفال المعثور عليهم لحين الانتهاء من تمرير قانون الرعاية البديلة قبل منتصف عام ٢٠٢٣ حيث أن "مركز الكفالة الوطني" مركز استقبال وتصنيف لخدمة فئات الأطفال فاقدي الرعاية الأسرية" هو ما أوصت به اللجنة الوطنية للرعاية البديلة المسئولة عن وضع السياسات الخاصة بالرعاية البديلة وإقرار الخطط ومراجعة طلبات الكفالة.

وفي إطار المنظور الحقوقي الذي تنتهجه الدولة المصرية في التعامل مع هذه الفئة ويقر بأن ينشأ الأطفال في أسر شبه طبيعية وليس في مؤسسات، تسارع وزارة التضامن الاجتماعي بإنهاء إجراءات الكفالة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بحد أقصى بعد الانتهاء من التطعيمات الأولية اللازمة مع وزارة الصحة والسكان، واستخراج الأوراق الثبوتية بالتنسيق مع وزارة الداخلية وبعض المستندات الأخرى اللازمة بالتنسيق مع النيابة العامة، بالإضافة إلى تلقى طلبات الأسر الكافلة

وبحثها اجتماعياً واقتصادياً وتدريب الأسر المقبولة للكفالة من خلال وزارة التضامن الاجتماعي (موقع وزارة التضامن الاجتماعي ، MOSS 2023) .

رابعاً: المشكلات الاجتماعية التي يواجهها فاقدى الرعاية الوالدية:

تمثل البيئة التي ينشأ فيها الطفل صمام الأمان والحماية أو ما يعرف بالأمن الوجودي الذي يشعر معه الطفل بالأمان كما يعد توفير البيئة الملائمة لنمو الطفل السليم اجتماعياً أحد أهم الأبعاد التي تنعكس على وضعية الطفل وتشمله بالرعاية التي تساهم في نموه الاجتماعي بشكل يتناغم مع البيئة التي يعيش فيها وتساهم في حمايته من المشكلات التي قد تنجم عن فقدانه للرعاية الوالدية (Lima, Vida, 2009, 35-36) حيث يعيش الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية في أوضاع غير مواتية فيما يتعلق بمؤشرات الاجتماعية مثل سوء المعاملة والتعرض للفقر وعدم الاستقرار والإهمال والخبرات غير الجيدة في غالبية الأوضاع التي يعيشون فيها (Beal, Greiner, 2016, 188).

وتعاني فئة فاقدي الرعاية الوالدية خاصة مجهولي النسب منهم العديد من المشكلات الاجتماعية مثل العنف والعناد فغالباً ما لا يتقبل الطفل توجيهات الأسرة البديلة التي تلتحق بها ويرفض طاعتهم فيتجه الوالدان في الأسرة البديلة إلى إجباره على تنفيذ أوامرهم وكذلك الشعور بالتفرقة في المعاملة وتفضيل الآخرين عليه أضف إلى ذلك نظرة المجتمع السلبية التي تُعد أحد أبرز المشكلات الاجتماعية التي يواجهها فعندما تكتشف هوية الطفل تتحول نظرة المجتمع إلى الطفل وهذا يمثل شعور اجتماعي يصعب تقبله على مستوى هؤلاء ومن المشكلات أيضاً عدم وعي بعض أفراد المجتمع بكيفية استيعاب هؤلاء الأطفال من أجل ادماجهم في المجتمع باعتبارهم متساويين مع الأطفال المنتمين إلى أسر طبيعية أيضاً المشاكل الزوجية التي تحدث وتؤثر على الأطفال بالسلب بحل هذه المشكلات تؤثر على أداء الأطفال لتوقعات الدور المطلوب منهم باعتبارهم جزء من المجتمع وذلك لأن يتعرف وفقاً للمعايير الذي ترفقه للتعرف بطريقة معينة حيث أن الفرد يتلقى هذه المعايير والضغوط ويفسرها ويستجيب لها على طريقته الخاصة (بربري، ٢٠٢٢، ص٢٩-٣٦).

عملية تحديد مصالح الطفل الفضلى يجب أن تصمم بحيث تعين مسارات العمل الأنسب لتلبية احتياجات وحقوق الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية أو الأطفال المعرضين لذلك: في ظل مراعاة تامة لحقهم الشخصي والكامل في أن يكون لهم أسرة وبيئة اجتماعية وثقافية ومركز كأصحاب حقوق، سواء عند تحديد مصلحة الطفل الفضلى أو على المدى الكامل (الأمم

المتحدة، المبادئ التوجيهية لرعاية الطفولة، ٢٠٠٩، مادة ٦ مكرر، ص٤) حيث تُعد فئة فاقدي الرعاية الوالدية من فئات المجتمع الذين يعتبرون ضحايا ظروف لا ذنب لهم فيها ويتجه لفقدانهم الأسر التي ترعاهم يوجههم فإن ذلك يؤدي إلى معاناتهم من مشكلات وصعوبات في حياتهم وتعتبر السنوات الأولى من حياتهم حاسم في تكوين الشخصية وبناء دعائم المستقبل، لاسيما وأن خبرات الطفولة الأولى تضع بصماتها على شخصية الفرد طوال حياته، ويكتسب الفرد خلالها أساليب التفاعل الاجتماعي ومهارات بناء العلاقات الاجتماعية والمعايير والقيم الاجتماعية ومتطلبات الدور الاجتماعي وبالتالي تسهل عملية الاندماج الاجتماعي الإيجابي في المجتمع ليكون عضواً منتجاً يتمتع بالتوافق الاجتماعي ويمكن القول أن مرحلة الطفولة نمائية مهمة لأن نمط التفاعل الاجتماعي واتجاهات العلاقات بين الأفراد ستؤثر في تشكيل شخصية الفرد في المراحل النمائية اللاحقة والتي تتسم بالاستقرار البيئي (القضاه، ٢٠١٥، ص٢٣٤-٢٣٥).

تذهب العديد من الدراسات إلى أنه يعاني فاقدى الرعاية الوالدية على المستوى الاجتماعي من العديد من المشكلات لعل أبرزها الأعراب الشديد نتيجة عدم إبلاغهم بأوضاعهم الحقيقية من قبل الفاعلين عليها وسوء وضعف أساليب البيئة الاجتماعية المستخدمة معهم مما يترتب عليه اكتسابهم للعديد من السلوكيات السلبية مثل الكذب والعدوانية وعدم احترام الآخر وانتشار العديد من أشكال العنف ومحاولات الانتحار والتحرش الجنسي (القملاس، ٢٠١٦، ص ١٦٤).

وعلى الرغم من أن قانون الطفل المصري رقم (١٢) الصادر عام ١٩٩٦ أكد في مادته الثالثة على عدة مبادئ من أهمها حق الطفل وحمايته من أشكال العنف كافة أو القدر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير أو غير ذلك من أشكال إساءة المعاملة والاستغلال إلا أن مستوى المعاملة لفئة فاقدي الرعاية الوالدية تكشف عن تعرضهم بالوصم الاجتماعي على أنهم أبناء غير شرعيين أو ابن حرام كما تكون نظرة المجتمع لهم تحمل الشعور بالشفقة والتغاضي عن كونهم أفراد من المجتمع ولهم اعتبار في الحقوق والواجبات ناهيك عن فقدانهم للسند الاجتماعي مما يعرضهم للاستغلال على أكثر من اتجاه وهذا ما أكدته بعض الدراسات مثل (القضاة، ٢٠١٥؛ المناصير ٢٠٠٩، Samar 2002) وكذلك قدرتهم على التحصيل العلمي والاندماج في السياق الاجتماعي مع الأقران (Karin et all, 2011, p.13).

نتيجة لعدم الشعور بالاستقرار والانسجام مع الواقع الاجتماعي والخوف وتدني مستويات الثقة بالنفس يتولد لدى فاقدي الرعاية الوالدية نوع من الشعور بعدم الأمان والخوف الاجتماعي وانعدام الثقة (Nada, 2022, p 18-24) وعدم قدرتهم على التكيف والاندماج الاجتماعي نتيجة لهذا الشعور المستمر بعدم الارتباط الآمن لديهم مما يعزز الشعور بالعزلة لديهم وكذلك الاقتصار إلى التفاعلات الأسرية الدافئة التي تشعرهم بأنهم أعضاء حقيقيون ولهم قبول مما يعزز لديهم الثقة والارتباط الآمن اجتماعياً.

يُمثل الارتباط الأمن Secure attachment للطفل بأبويه الكلمة السحرية في صحة الطفل النفسية والعاطفية، فالأطفال ذوو الرابطة القوية مع الأبويين يحملون في داخلهم احتراماً أعلى لذويهم وأداء أفضل في مدارسهم، وعلاقات إيجابية مع رفقائهم وإدارة أفضل لتوتراتهم، فالتعلق مهم جداً وله أثر على نمو الطفل على المدى البعيد أي يظهر تبعاته مستقبلاً في تعاملات الطفل المختلفة مع الآخرين فإذا لم ينجح الطفل في تكوين علاقة اجتماعية انفعالية وثيقة مع الأم أو الحاضن فسوف يكون عليه أن يُكّون الثقة والأمان اللازمين للنمو السوى في المراحل التالية من مراحل نموه. في العادة يحق سلوك التعلق لدى الطفل عندما يبدأ في استكشاف البيئة المحيطة به من ناحية والتفاعل الاجتماعي مع الآخرين من ناحية أخرى. وليصل الطفل لهذه المرحلة من التفاعل يجب أن يشعر دائماً أنه محبوب وأن أمه لن تتخلى عنه وستتواجد بجانبه في أي وقت عندها يحصل الطفل على العلاقة الآمنة التي ستمكنه من العبور من هذه المرحلة الفاصلة في حياته بأمان (عياد، ٢٠١٧، ص٢٦٧-٢٦٨) أضف إلى ما تقدم النظرة السلبية التي يعانيها فاقدى الرعاية الوالدية مجهولو النسب خاصة منهم حيث ينظر المجتمع لهم نظرة دونيه على أساس أنه ولد غير شرعي ولا يعرف نسبه وأنه ليس في أسرته الحقيقة وينبعث بألفاظ نابعه فيما يترتب عليه الضغوط النفسية والعزلة والشعور بعدم القبول الاجتماعي فيما يصعب عليهم الاندماج الاجتماعي (زوارى، ٢٠١٨، ص٩٦١) يترتب على ذلك المشكلات منها العزلة والانطواء على الذات ومشكلات المزاج المتطلب والسلوكي والحرمان العاطفي (الشعور) (زهورم، بن مجاهد، ٢٠١٩، ص٣٥).

لا تقف مشكلات فاقدي الرعاية الوالدية عند عدم معرفتهم لآبائهم وأمهاتهم وعائلاتهم، بل تزداد عندما يكرون ويحاولون معرفة الحقيقة ويطرحون الكثير من الأسئلة عن الأسباب التي جعلتهم مختلفين عن أقرانهم الذين يعيشون في وسط عائلي واجتماعي عادي وبجانب ذلك يحملون وزر غيرهم ويلاحقهم حلال حياتهم وصمم العار وألقاب مثل لقيط وغيرها وبالرغم مما

بيديه المجتمع من تطور وحداته إلا إن النظرة والتعامل مع هذه الفئة يبدو لهم غير قابلين للتغيير في غياب إجراءات رسمية توجه الرأي العام نحو قبول هذه الفئة دون تمييز.

قد يواجه فاقدى الرعاية الوالدية مشكلات تعيق اندماجهم ونموهم الاجتماعي بشكل سوي وهو ما يعرف بالنفسية الاجتماعية غير المتزنة، فقد تمارس الأسرة البديلة التي يوجدون بها أسلوباً في التربية يقوم على التدليل الزائد؛ فتعزق عليه العطف والخيانة غير الموجه وتلبي له كل طلباته ولا تعاقبه على أخطائه وسوء تصرفاته دون النظر لعواقب هذا الأسلوب. وعادة ما يسكون هذا التدليل والتغاضي عن الأخطاء من جانب الأبوين بدافع الشفقة وتعويضه عما فقده، وبخاصة إذا ما عانت الأسرة البديلة لفترة طويلة من الحرمان من الأطفال. ويقدم هذا الأسلوب للطفل معنى غير أمين للحياة التي لا تمنح الفرد كل ما يريد، وتسهل له الطريق نحو الإحباط الشديد في حالة عدم حصوله وفوراً على ما يريد، إضافة إلى أنها تعلمه على الأخرين دون عطاء (بربري، ٢٠٢٢، ص٣٤) وهذا ينعكس على نموه الاجتماعي بشكل يعيق النمو الاجتماعي السوي ويُفاقم من المشكلات السلوكية لدى فاقدي الرعاية الوالدية خاصة للمودعين في المؤسسات الإيوائية.

بحسب تقرير صادر عن اليونيسف عام ٢٠١٥ فإن في كثير من الأوقات يتعرض فاقدى الرعاية الوالدية لعوامل خطرة متعددة يمكن أن تعيق نموهم الاجتماعي وتعيق قدرتهم على الاندماج والتفاعل والشعور بالتميز والثقة في النظام واهتزاز المشاعر والاضطراب والخوف وزيادة الفقر وعدم المساواة والنفسية الاجتماعية السيئة وغير المناسبة الطبيعية وضعهم الاجتماعي والعنف غير المبرر الذي يتعرضون له والنظر لهم كفئة مهمشة وضعيفة وتردى جودة الحياة على مستوياتها كافة مما يعوق التنمية البشرية لهم (A solid investment, 2015, p.1-3) ومن التداعيات السلبية لفاقد الرعاية الوالدية اجتماعياً أنه يحرم من أبسط الحقوق الأساسية للانتساب وهي الانتساب لأب والانتماء لأسرة يتعلم في رقمها المعايير والقيم الاجتماعية المؤهلة للتفاعل الاجتماعي الإيجابي مع أفراد المجتمع لاسيما وأن الأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية تتضمن ميكانزمات للثواب والعقاب والتحفيز والامتصاص النفسي والاجتماعي.

ومن ثم فإن شعور الطفل بأن الأسرة غير موجودة يخلق لديه شعوراً بعدم الاكتراث مما يؤدي إلى العديد من الاضطرابات السلوكية الناتجة عن الشعور بالضياع النفسي والاجتماعي واصطدامه بالبيئة الاجتماعية لأثبات وجودة وتظهر معالمها في التمرد على القواعد الموجودة وقد

يلجأ بعضهم للجريمة كالسرقة وتعاطي الممنوعات أو الانحرافات الأخلاقية للانتقام من الذات أحياناً ومن المجتمع في محاولة لأثبات الذات (كامل كمال، ٢٠١٣، ص١٤-١٦).

وفقاً لعدد من الدراسات التي اهتمت بالمشكلات التي تواجه فاقدي الرعاية الوالدية فإن مسألة القبول والاعتراف تعد من أبرز المشكلات حيث نظرة المجتمع التي تتسم بالدونية وعدم الاحترام اللذات وبالتالي عدم تقبلهم إلا في بعض الأمور كما أشارت دراسة (هويدا عمار، ٢٠١٦) إن القبول الاجتماعي لهم وإن كان موجودًا إلا في نطاق علاقات الصداقة في العمل أو الصداقة العادية إلا أن الارتباط بهم للزواج فهو مرفوض تأسيسياً على ما سبق يمكن إجمال القول إن برز المشكلات الاجتماعية تمثل في عدم الرضا عن حياتهم وعدم القدرة على إقامة علاقات اجتماعية والإحساس بالعزلة الاجتماعية وعدم القبول والاعتراف وإدراك أن الأسر التي ينتمون إليها هي ليست أسر حقيقية والشعور بالوصمة والعار من ذلك وعدم القدرة على التواصل والاندماج قاصر وأن نظرتهم لأنفسهم نظرة متدنية وعدم قدرته على القيام بالمهارات الاجتماعية مثل عقد صداقات وقضاء الحاجات مما يدفعه للعزلة.

كما توجد مشكلات سلوكية عديدة يعانون منها مثل السرقة، العدوان، الكذب والسلوك الاجتماعي (جابوخير، ٢٠١٤) كذلك مشكلات متعلقة بالدور الاجتماعي والمكانة التي يشعر مع وضعه بالشفقة والعطف فإن ذلك يؤثر على نفسية الطفل وعدم الامتثال للقيام بدوره بسبب فقدانه للشعور بالأمن والثقة كونه يحتاج إلى وضع اجتماعي آمن لا يتعرض فيه لأي خطورة.

خامساً: المشكلات المتعلقة بالهوية لدى فاقدي الرعاية الوالدية:

هوية الطفل كفرد تتحدد من خلال الوسط الاجتماعي الذي ينشأ فيه متضمناً دور الأسرة كمحدد أساسي لإحساس الطفل بذاتيته وهويته وتأكيد الانتماء إلى أسرة والإحساس بالأمان الذي تمنحه له أسرته والمجتمع مما يكسبه الشعور بالثقة ويؤكد هويته الاجتماعية فمن حق الطفل فاقدي الرعاية الوالدية أن يتعرف على طبيعة العلاقة والصلة التي تربطه بالوسط الموجود به وتمثل المؤسسة الإيوائية أو الأسرة البديلة لفاقد الرعاية الوالدية أولى فضاءات التفاعل الاجتماعي لاسيما وأنه يقضى الفترة الأولى من حياته في هذا الوسط الاجتماعي وتتمحور علاقاته وتفاعلاته الاجتماعية في هذه المرحلة الهامة من مراحل لكونية النفسي والاجتماعي حول أقرانه بالمؤسسة والقائمين على رعايته وتعد المؤسسة الإيوائية أو الأسرة البديلة السؤال الأول عن غرس القيم والمعايير الاجتماعية وهي التي تساعد على تحقيق الهوية لديه من خلال الأنشطة والتفاعلات والتوجيه الاجتماعي والارشاد النفسي من قبل الأخصائيين الاجتماعيين وبالرغم من كل هذا

تتشكل لدى معظمهم هوية معلقة فالمجتمع بالنسبة لهم هو الأسرة البديلة أو المؤسسة الرعائية كما تتحدد مؤشرات الهوية لدى فاقدي الرعاية الوالدية بمدى قدرتهم على التعايش والتأقلم مع الوسط الاجتماعي مدعمين بالثقة التي تعد محرك أساسي للتفاعلات الاجتماعية وشعورهم بأنهم جزء أساسي من الأسرة سواء البديلة أو المؤسسة التي ترعاهم وشعورهم بالأمن الوجودي الذي يعفيهم الأمن والإحساس بأن وضيعهم باقي ما هو عليه في انتمائهم في كنف أسري آمن وأنهم غير مهددين بالاستبعاد حيث يُكون عدد كبير من الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية صورة سلبية عن ذاته وأن الحياة لا قيم لها وشغله الشاغل هو أن يعرف من هو الأب؟ ومن الأم؟ وأين هما؟ يطرح هذه الأسئلة من الخطة الحضانة ويظل يرددها لذاته طوال مراحل حياته (كمال كامل، ٢٠١٣، ص ١٥ – ١٧).

فاقدى الرعاية الوالدية يعانون من فقدان الهوية التي يستمدون منها تقديرهم لذاتهم ولا يستطيع العيش بدونها بين الآخرين وإذا كانت مجهولة لديه أو اضطربت في ذهنه فإنه يدخل في حالة اضطراب وعدم استقرار لا يخرج منها ما دام فاقد للهوية ولهذا يعيش فاقد الرعاية الوالدية في حيرة وقلق من حقيقة واقعهم فيسألون أسئلة كثيرة عن أصلهم وظروفهم وتكبر معهم الأسئلة المحيرة فينجرفون نحو الشكوك والأوهام تجاه وجودهم فيلجأون إلى ما يغيرون عما في نفوسهم من الحسرة والحيرة والانطواء والسرحان والحزن العميق واختلاف القصص الكاذبة على أنفسهم فيظلون في حالة غير مستقرة من الناحية النفسية والاجتماعية والسلوكية التي تنعكس سلبياً على مستقبل حياتهم (خديجة، ٢٠١٢، ص٥٣-٥٤).

سادساً: المشكلات المعرفية لدى فاقدي الرعاية الوالدية :

جاء في المادة رقم (١٥) من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بعام ٢٠٠٩ ما نصه "يجب الاهتمام بتعزيز وحماية الحقوق المتعلقة بوضع فاقدي الرعاية الوالدية مثل نيل التعليم والتمتع بالهوية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩) ومن المعلوم أن الإدراك الاجتماعي للطفل يتأثر بعوامل متعددة أبرزها تعليم الوالدية والوسط الذي يعيش فيه الطفل (Bulgarelli & Molina, 2010, p.1-2).

عندما تتعارض الهوية الذاتية للطفل مع البيئة الاجتماعية بسبب الشعور بالاختلاف الثقافي من الممكن أن يترتب على ذلك إعاقة معرفية وإعاقة عملية العلم ذاتها –كون الطفولة المبكرة هي فترة رئيسة للنمو العقلي وما يدركه الطفل يمكن أن يشكل مستقبله (Maryville University, 2022).

ثمة ارتباط بين حالة التهميش والاستبعاد التي يعاني منها فاقدى الرعاية الوالدية ومستواهم التعليمي فقد أشارت دراسة (كامل كمال، ٢٠١٣) إلى أن المستوى التعليمي لفاقدي الرعاية يكون جيد في المرحلة الابتدائية ويظهر ذلك في رغبتهم وميولهم نحو معرفة القراءة والكتابة وعدم التغير أثناء المرحلة الابتدائية ويبدأ التراجع في المستوى التعليمي ويفسر ذلك بتشابك مشكلات مرحلة المراهقة مع المشكلات النفسية المرتبطة بحالة التهميش والاستبعاد وما يصاحبها من غياب الهدف وضعف الثقة النفسي والشعور بالدونية وانخفاض تقدير الذات وانخفاض الدافعية للإنجاز المتصلة بغياب التشجيع والتفكير المستمر في الهوية مما يدفع الكثير منهم إلى الانسحاب من مجال التعليم وعدم الاهتمام ويشعر بالنقص وعدم الثقة بالنفس ويحمل نفسه ذنب ما هو فيه، وبشكل عام يمكن القول إن فاقدي الرعاية الوالدية واقتصادهم للرعاية والمساندة النفسية والاجتماعية بمثابة أرضية خصبة وملائمة لتطوير مشاهر التهميش والاقصاء حيث، لا توجد أسرة وما يصاحب ذلك من غياب مرجعيات ثقافية يستند عليها الطفل في اختياراته. وهو ما يؤدي إلى أحد أمرين : إما الانسلاخ من المحيط الاجتماعي والاغراق في مشاعر اليأس والإحباط، أو مواجهة المحيط الاجتماعي باعتباره محيطاً معادياً ويسلك سلوكيات مضادة للمجتمع، من واقع إثبات الذات المراهنة على الوجود ولو بالفعل المناهض للقانون فهم من الفئات الأكثر عرضة لأخطار الانحراف والجنوح إذا لم يتم إدماجهم في المجتمع.

يعاني فاقدى الرعاية الوالدية من مشكلات ثقافية تتعلق بطبيعة أوضاعهم الاجتماعية مما يؤثر على الاهتمام بالتعليم والمعرفة بشكل عمومي ويستغرقون في محاولة التعرف على سبب ما هم فيه ولماذا ألا يعترف لهم رغم أنهم ليسوا أصحاب ذنب أيضاً تولد مشكلة الهوية لديهم مشكلات ثقافية تدفعهم للإحباط وأنهم مهما بلغوا من المراحل العلمية والثقافية فهم مهتمون لطبيعة أوضاعهم حتى وإن تلقوا قدرة عاليا من التعليم إلا أنه وصمة اجتماعية تلاحقهم .(Engle, 2011, p. 203), (Sofi 2011, p.13-14)

سابعاً : أنماط الرعاية البديلة لفاقدي الرعاية الوالدية :

جاء في دليل الرعاية البديلة للأمم المتحدة ما نصه : " يجب أن يتم إتخاذ قرار الرعاية البديلة التي تخدم مصلحة الطفل من خلال إجراء قضائي أو إداري أو أي طريقة ملائمة ومعترف بها مع أية حماية قانونية بما في ذلك ومتي كان مناسباً التمثيل القانوني للأطفال في أي دعوى قانونية ويجب أن يكون القرار مبنياً علي تقييم وتخطيط ومراجعة دقيقة من خلال بنية وآليات معترف بها ويطبق علي أساس كل حالة بمفردها من جانب إختصاصيين مؤهلين ضمن فريق

متعدد الاختصاصات متى أمكن . يجب أن يشمل وفي جميع المراحل مشاورة تامة مع الطفل بحسب قدراته المتطورة ومع أهله أو الوصي الشرعي ومن أجل هذا يجب أن يزود جميع المعنيين بالمعلومات الضرورية ليستندوا عليها في إبداء رأيهم. علي الدول أن تبذل كل جهد لتوفير المصادر والسبل الملائمة لإيجاد وتدريب الإخصائيين المسئولين عن تحديد أفضل شكل للرعاية بحيث تطابق هذه التدابير " (الأمم المتحدة عام ٢٠٠٩) .

يُعد توفير الرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية الوالدية حق إنساني وطبيعي كفلته الأديان السماوية كافة والتشريعات والقوانين والأعراف في كل البلدان وفي هذا الصدد اهتمت الدولة المصرية بإصدار عدد من التشريعات والقوانين التي تحث علي توفير الرعاية الاجتماعية للأطفال فاقدي الرعاية الوالدية (حسانين ، ٢٠٢٠ ، ص ٥٠٥) .

حيث نصت المادة رقم (٨٠) في الدستور المصري علي أحقية كل الأطفال فور الولادة علي الحق في إسم مناسب ورعاية وتغذية مناسبة (دستور مصر ، ٢٠١٤ ، مادة ٨٠) وكذلك التعديلات التي تمت علي قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ و تعديلاته برقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ (قانون الطفل المصري ، ٢٠٠٨) مواد رقم (٢٠ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩) .

يتعلم الطفل في السنوات الأولى من حياته الكثير من الخبرات التي تساعده علي النمو السليم ،فإذا توافر للطفل جو عائلي ملئ بالحب والعطف والطمأنينة استطاع أن ينمو نمواً سليماً وأن يتوافق مع نفسه والمجتمع الذي يعيش فيه ، ويتوقف أسلوب الطفل في التعبير عن الخوف علي طبيعة الموقف وعلي موضوع الخوف وعلي رد الفعل الصادر من المحيطين بالطفل وكذلك المواقف الغامضة التي يعجز الطفل عن تفسيرها وتثير خوفه وتقدمه بالعمر تسبب له قلقاً اجتماعياً (الراوي وآخرون ، ٢٠١٤) وتأسيساً علي ذلك جاء الاهتمام بفاقدي الرعاية الوالدية كونهم جزءًا من أطفال المجتمع ويحتاجون لجو أسرى ولذلك تعددت أشكال الرعاية الاجتماعية لاحتضان ودمج الطفل فاقد الرعاية الوالدية من أجل الحفاظ عليه والعناية به بشكل يضمن له حقوقه علي المستويات كافة كبيئة بديلة لتعويضه عن الفقد للسند والرعاية الأسرية الوالدية التي حدثت له نتيجة لظرف من الظروف سواء بسبب ظروف اليتم أو مجهولية الأب أو الأبوين أو بسبب الاحتجاز القانوني للأب أو الأبوين .

وعلي هذا الأساس تعتبر مشكلة الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية قضية اجتماعية إلي جانب أنها همّ وطني . وهي ليست مسئولية مؤسسة بعينها بل هي مسئولية الجميع بداية بالأسرة ثم المجتمع بما فيه من المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والثقافية (أبكر ، ٢٠١٩ ، ص ١٥٠) .

ويمكن القول أن أنماط رعاية فاقدي الرعاية الوالدية قد استقرت علي :

١- الرعاية الاجتماعية المؤسسية .

٢- الأسر البديلة .

٣- قرى الأطفال SOS

أولاً : نظام الرعاية الاجتماعية المؤسسية :

دار الإيواء هي دار رعاية خيرية تقوم بتنمية الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية (عامر ، ٢٠١٧ ،ص ٩٦) يقصد بمؤسسة الرعاية لااجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية كل دار لإيواء الأطفال الذين لا تقل سنهم عن ست سنوات ولا تزيد علي ثماني عشرة سنة . المحرومين من الرعاية الأسرية بسبب اليتم أو تصدع الأسرة أو عجزها عن توفير الرعاية الأسرية السليمة للطفل ويجوز استمرار الطفل في المؤسسة إذا كان ملتحقاً بالتعليم العالي إلي أن يتم تخرجه متي كانت الظروف التي أدت إلي التحاقه بالمؤسسة قائمة واجتاز مراحل التعليم بنجاح (قانون الطفل المصري ، مادة ٤٨ ، ص ١٠) .

يعتبر نظام الرعاية الاجتماعية بالمؤسسات هو السائد في معظم دول العالم ويتمثل في وجود مؤسسة اجتماعية يوجد بها عدد من الأيتام أو من في حكمهم مثل مجهولي النسب ويشرف عليهم عدد من المشرفين رجالاً ونساء ، وكانت تسمى قديماً الملاجئ وتم تغيير اسمها إلي الدور وبعض الدول وهي قليلة لازالت تستخدم كلمة ملاجئ ويوجد دور مخصصة لصغار السن ثم ينتقلون للدور الأعلى علي حسب الفئة العمرية ويغلب علي هذه الدور والمؤسسات التقارب في الأعمار ويعيشون فيها ويتعلمون فيها في مدارس خاصة داخلية وأحياناً تكون الدراسة في مدارس خارجية لتحقيق الاندماج في المجتمع (السدحان ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٣) .

تهدف المؤسسات الإيوائية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية إلي توفير أوجه الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية والمهنية والترويحية للأطفال فاقدي الرعاية الوالدية من الجنسين ويراعي في جميع الأحوال عدم الجمع بين الجنسين في مبنى واحد دون فواصل تمنع الاختلاط (الإدارة العامة للأسرة والطفولة ، وحدة المعلومات والتوثيق ، ٢٠١٩) وفي هذا الإطار اتجهت الدولة المصرية إلي إنشاء العديد من مؤسسات الرعاية الاجتماعية من خلال الإيمان بأهمية رعاية الطفل والتزاماً بتعهداتها الدولية والمحلية في هذا الصدد حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلي تزايد

أعداد المؤسسات العاملة في الرعاية الاجتماعية والإيوائية في مصر عام ٢٠١٩ فقد بلغت عدد المؤسسات ٤٧١ مؤسسة علي مستوى جمهورية مصر العربية مقسمة كالتالي ٦٧ منظمة ومؤسسة يقدم لها دعم مباشر من الوزارة وعدد ٣٧٠ مؤسسة تعتمد علي موارد أهلية غير حكومية وتقع تحت إشراف الوزارة وتحتوي المؤسسات علي عدد (٩٧٢٩) طفل يتيم وفاقدي الرعاية الوالدية وعدد (٤٠٩٥) مجهولي النسب (وزارة التضامن الاجتماعي ، ٢٠١٩)

وحسب ما ورد في التقارير الدولية فإنه وإن اختلفت المسميات المستخدمة للتعريف بأنواع المؤسسات إلا أنها تقع ضمن هذه التعريفات (خديجة ، ٢٠١٢ ، ص ١٣٢) حيث يمكن إدراج بعض أنواع الرعاية البديلة تحت بعض التصنيفات العريضة :

أ- الرعاية المؤسسية الطويلة المدى : تكون مخصصة لشرائح من الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية مثل (الأيتام – مجهولي النسب – ذوى الاحتياجات الخاصة) ويمكن أن تضم أعدادًا كبيرة من الأطفال (عشرات إلي مئات) .

ب- رعاية إيوائية طارئة : وهي مرافق تعمل علي توفير الخدمات وتلبية حاجات الطفل الأساسية من أمن وغذاء ولكن علي المدى القصير .

ج- دور الإيواء : تقدم الرعاية لعدد من الأطفال في دار تخصهم في بيئة تشبه بيئة الأسرة .

د- الوصاية : وهي أن يتم وضع الطفل مع أسرة أخرى لفترات من الزمن حيث يتم قبول الطفل في الأسرة الحاضنة أو البديلة عن الأسرة الحقيقية للطفل .

مؤسسات الرعاية الاجتماعية بين الإيجابيات والسلبيات (رؤية تحليلية نقدية) :

علي الرغم من الانتشار الواسع لمؤسسات الرعاية الاجتماعية إلا أنه يعد أقل مظاهر رعاية فاقدي الرعاية الوالدية في الإيجابيات وأكثرها في السلبيات وإن كان له إيجابية فهو سهولة الإنشاء وتوفير الاحتياجات المادية للطفل ، ولكن لا تسأل عن حقيقة الرعاية الاجتماعية والنفسية في هذا النمط من الرعاية فالمؤسسات الاجتماعية في الغالب لا تعمد إلي العناية الفردية بالطفل ولا تقوم بعملية التنبيه الحسي والحركي للطفل ويفتقد فيها الفرصة السانحة للعب مع غيره من الأطفال وتناول الأشياء وحرية الحركة والتنقل والحديث وهذا النمط من الرعاية يعتبر مسئولًا إلي حد كبير عن التأخر الواضح في نمو الطفل فاقد الرعاية الوالدية كما أن هذا النموذج من الرعاية لم يأخذ في اعتباره النموذج الأسري كون الخدمة تقدم بأسلوب جماعي ويعيش فيه الطفل في برنامج جماعي

وتختلط عليهم المفاهيم من أهمها ذوبان الشخصية الاستقلالية (السدحان ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٣ – ٦٤) .

إن العلاقة بالطفل داخل المؤسسة هي علاقة مهنية جافة فالوالدية تمارس فيها كوظيفة فقط ،والوظيفة مسئولية وحساب ولهذا فإن نمط التفاعل والتعامل داخل المؤسسات يتسم بالجمود والروتينية ، فهو نمط تأدية مهام ينفق فيه الوقت والجهد والمال لتحويل الطفل محروم من والديه إلي طفل معتنى به جسمياً في أحسن الأحوال ولكن يظل محروماً من كل مقومات الحياة العاطفية . فهو نمط يتسم في ظاهره بالحماية بل يتسم بالقسوة والجمود والتعامل مع الطفل علي أنه ليس كإنسان بل آلة تُدار ، مما يقتل في الطفل إحساسه بذاته وبالآخرين ويقتل فيه استقلاليته فهو طفل لا يستمتع بحرية الكلام واللعب والجرى والتجريب والاستطلاع وبالتالي فهؤلاء الأطفال فقدوا الثقة في أنفسهم ويعانون الخوف من تحمل المسئولية ، فليس هناك متنفساً للرغبات ومتطلبات الطفولة بل هناك نظام قد وضع علي الجميع الالتزام به دون أي اعتبارات إنسانية للطفل الأمر الذي يجعل الطفل سيئ التوافق بشكل واضح ينغمس في سلوكيات شاذة مضطربة كنوع من الانتقام أو الثأر أو جذب الانتباه أو حتى تعبيراً عن عجزه وإحباطه إزاء البيئة فالمشرفة في المؤسسة ترى أن منح الطفل حريته واستقلاليته يهدد سيطرتها عليه وبالتالي فالأفضل أن تقضى له الحاجات دون تدخل منه ، تلك الحاجات التي تفرض عليه لا التي يريدها ويرغب بها وبالتالي فهذا كف دائم لأوجه النشاط والحركة ومحاولة استكشاف البيئة (خديجة ، ٢٠١٢ ، ص ١٣٥) .

ويمكن إجمال السلبيات التي تتصف بها المؤسسات الإيوائية القائمة حالياً لرعاية فاقدي الرعاية الوالدية بكل الفئات في ظل اسلوب الرعاية التي تتبعه من خلال دور الإيواء التي يتجمعون فيها :

١- تقوم مؤسسات الرعاية الإيوائية بتصنيف وتقسيم الأطفال فيها وفقاً للسن والجنس وهو أمر يخالف نسق وطريقة أسلوب الرعاية في الأسرة الطبيعية .

٢- تتم الرعاية في هذه المؤسسات من قبل موظفين يتقاضون مرتبات وأجور مما يعني قيامهم بالرعاية علي أساس المردود المادي .

٣- يتخذ أسلوب الرعاية الإيوائية للطفل شكلاً رسمياً وروتينياً يبعده كثيراً عن النمط الأسري الطبيعي .

٤- تُعد بيئة المؤسسة الإيوائية غير محفزة لنمو الطفل قياساً إلي الأسرة الطبيعية .

٥- علي الرغم من الجهود المبذولة لفتح المؤسسات الإيوائية علي المجتمع الخارجي تظل هذه المؤسسات معزولة نسبياً عن النمط الطبيعي للعلاقات داخل المجتمع .

٦- تقل مساحة العلاقات الاجتماعية للطفل وتضيق دائرة التفاعل الاجتماعي .

٧- تنعدم داخل المؤسسات الإيوائية الكثير من الأدوار والعلاقات الاجتماعية كعلاقة الأمومة والأبوة والأخوة وصلة القرابة وهي علاقات ضرورية في تنشئة الطفل وإعداده لممارسة هذه الأدوار في المستقبل (السدحان ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٧ – ٦٨) .

وقد أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي عام ٢٠١٣ عن خطة استراتيجية لتطوير هذه المؤسسات والتي تتضمن تطوير البنية التحتية وتطوير ورش الإنتاج والتدريب، وتحسين البيئة المحيطة بمعيشة الطفل، وتوفير أماكن الترفيه والملاعب، وكذلك تنفيذ برنامج الرعاية المؤسسية والتأهيلية بهدف إعادة الدمج الأسرى والمجتمعي، ورفع كفاءة الجهاز الوظيفي بتخصصاته كافة ، وبدأت الوزارة بالفعل في تنفيذ هذه الخطة في خمس مؤسسات بالقاهرة والجيزة وأسيوط كمرحلة أولى ولعل كثير من مؤسسات رعاية أطفال الشوارع الحكومية والأهلية في مصر تفتقر لمعايير ومهارات مهنية على نحو يجعلها غير جاذبة وطاردة للأطفال، فأفضل هذه المؤسسات في الجوانب المؤسسية والتنظيمية لا تحقق نسب الإشغال المثلى لها، لذلك تعتبر الجوانب المؤسسية والتنظيمية ومناخ العمل وطرق التعامل مع الأطفال من العوامل الحاكمة في نجاح هذه المؤسسات وتوجهها نحو الأطفال بشكل أساسي. ومن ثم يعد نظام الحوكمة (الحكم الرشيد) وطبيعة المناخ التنظيمي ومدى توجه مؤسسات رعاية الأطفال نحو الطفل بالشكل الذي يراعى كرامته كإنسان، ووجوده كطفل، من العوامل الكاشفة عن مدى نجاح هذه المؤسسات، ولذلك تستحق المراجعة ورصد أوضاعها وتحليل جوانب القوة والضعف فيها . (عبدالفتاح خالد ، ٢٠١٩)

ثانياً : الأسر البديلة (سياسة الإحتضان):

الأسرة البديلة هي الأسرة التي تقوم بكفالة الأطفال مجهولي الوالدين وذلك لتعويض الطفل عن حرمانه من والديه وتعويضه عن أسرته الطبيعية من خلال إشباع إحتياجاته المادية والمعنوية كافة من تنشئة وتعليم ورعاية صحية وتأهيل وخلافه بشكل أفضل من وجوده في المؤسسة الإيوائية ومن أجل ذلك لابد أن تتوفر في الأسرة بعض الشروط حتى يمكنها كفالة الطفل منها :

الدخل المناسب ، المسكن الملائم ، البيئة الاجتماعية والصحية والأخلاقية (بربري ، ٢٠٢٢ ، ص ١٠) .

الأسرة البديلة هي نموذج للرعاية الأسرية البديلة للأطفال فاقدي الرعاية الوالدية وتعتبر نوع من الحضانة يقوم بها أسر تتعهد بتقديم الرعاية الكاملة للطفل بناء علي شروط تلتزم بها هذه الأسرة الحاضنة غايتها تحقيق مصلحة الطفل وتعويضه عن أسرته التي حرم منها (الفتلاوي ، الخفاجي ، ٢٠١٩ ، ص ١٥٤) ويهدف نظام الأسر البديلة توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية للأطفال الذين جاوزت سنهم سنتين والذين حالت ظروفهم دون أن ينشأوا في أسرهم الطبيعية وذلك بهدف تربيتهم تربية سليمة وتعويضهم عما فقدوه من عطف وحنان (قانون الطفل المصري ، ٢٠٠٨ ، مادة ٤٦)

ويهدف نظام الأسر البديلة إلي جعل الطفل فاقد الرعاية الوالدية ينشأ بين أحضان أسرة طبيعية تعوضه عما فقده من حنان بفقدان والديه أو عجزهما عن رعايته ويفوق الرعاية الأسرية البديلة للطفل الرعاية المؤسسية بمراحل عديدة ، إذ يتوفر للطفل العيش وسط أب وأم يغدقان عليه من الحنان والعطف ما يفتقده من عاش في بيئة مؤسسية إيوائية ومن هنا فلا عجب أن نرى حرص بعض الدول والمجتمعات علي إيلاء هذا الجانب العناية الكبيرة ، حيث وضعت له العديد من المزايا المالية والتسهيلات الإدارية بما يكفل توجيه أكبر قدر ممكن من هؤلاء الأطفال لأسر بديلة (السدحان ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٥) وتأكيد علي ذلك صدر قرار رئيس الوزراء المصري رقم ١١٤٣ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الطفل الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٠ حيث جاء في مادته الأولى : " استبدال كلمة الأسر البديلة بـ الأسرة البديلة الكافلة " وجاء تعديل في المادة ٨٥ في البند (ب ، هـ) في التأكيد العمل علي توفير جميع أسباب الإتزان النفسي والاجتماعي وتقديم الدعم المتكامل الكامل للمؤسسات في حالة تعزر توفير الرعاية الأسرية البديلة لهم بهدف الحفاظ علي تنشئتهم السليمة (الجريدة الرسمية ، العدد ٣ ، " مكرر " في ٩ يونية سنة ٢٠٢٠).

يُقصد بالأسرة البديلة بأنها الأسرة التي تقدمت بطلب لاحتضان طفل مجهول الأبوين ممن يقع عمره ما بين ١٢ : ١٨ عام وتقوم برعايته بدلاً من العيش في مؤسسة إيوائية وذلك بهدف توفير الرعاية النفسية والاجتماعية له حتى ينمو في حياة أسرية وتشرف عليها وزارة التنمية لااجتماعية وتتابعها (القلهاتية ، ٢٠١٧ ، ص ١٢٧) وهي ايضاً أسرة تتصف بحسن الأخلاق ويكون دافعهم في تقبل الطفل البديل هو الرغبة في التربية والرعاية ويتحملون مسئولية إعداده

إعداداً سليماً وتوجيهة منذ الصغر والعناية به (العتيبي ، ٢٠١٠ ، ص ٨) وهي أيضاً الأسر التي تقوم باحتضان طفلة واحدة أو أكثر من الأطفال مجهولي الأبوين بهدف التربية والرعاية وتحمل المسئولية والتوجيه والعناية (الصومالي ، ٢٠١٧ ، ص ٢٦٦) حيث تعد الأسر البديلة الوسيلة ذات الأهمية الأكبر في رعاية الطفل فاقد الرعاية الوالدية وتساعده علي بناء شخصيته وتشربه القيم الأسرية والمفاهيم العامة للمجتمع حتى تصبح شخصيته مستقرة وصالحة في كل النواحي (خديجة ، ٢٠١٢ ، ص ١٣٦) .

تُعد الأسر البديلة نمط من أنماط الرعاية البديلة لفاقدي الرعاية الوالدية والمنتشرة في العالم وتقوم فكرته علي احتضان طفل يتيم أو مجهول الأبوين من جانب أحد الأسر ليعيش بينهما كأحد أطفالهما ويتظلل بمظلة الأسرة الطبيعية ويجد منها جميع الإشباعات التي يحتاجها سواء النفسية أو الاجتماعية أو المادية لينموا نمواً متزناً بين ركني الحياة الأسرية السوية وتحقق التكيف النفسي والاجتماعي المتوازن وهو يختلف كلية عن نظام التبني فلا يوجد في هذا النظام تسمية للطفل باسم الأسرة (السدحان ، ٢٠٠٢، ص ٨١).

ويقصد أيضاً بالأسرة البديلة هي الأسرة الحاضنة التي تقوم باحتضان الطفل مجهول النسب أو المحروم من الأبوين وذلك لتعويضه عن أسرته الطبيعية التي حرم منها وليكتسب من خلالها ما ينقصه من الاحتياجات الضرورية لتكوينه الاجتماعي والنفسي وليستقى منها المبادئ والقيم الأسرية والمفاهيم العامة للمجتمع حتى تصبح شخصيته مستقرة وصالحة ، لذا يعد نموذج الأسر البديلة من النماذج المثالية لرعاية فاقدي الرعاية الوالدية لخصوصية حالته النفسية والاجتماعية وتجنباً لشعوره بالانفراد والانطوائية والنقمة علي المجتمع (الأشقر ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٠٦) .

نظام الأسر البديلة والإحتضان (رؤية تحليلية نقدية) :

من خلال هذا النظام تحقق البيئة الأسرية السوية للطفل حينما ينشأ بين رجل وامرأة ينهل من كل طرف ما يتصف به فيأخذ من الرجل قوته وحزمه وعقله ويأخذ من المرأة حنانها وعطفها وحسن تدبيرها ويمكن للطفل أن يجد الإشباعات التي يحتاجها كاملة باعتبار أن الجهد منصب عليه وحده أو على طفل آخر معه وليس كما هو الحال في الدور والمؤسسات الاجتماعية التي يوجد بها عشرات الأطفال الذين تتوازع اهتمامات المشرف أو المشرفة على الجميع فلا يناله كل طفل إلى جزء يسير جدا من اهتمامات المشرف وطاقاته المحدودة المنهكة ويمتاز النوع من الرعاية للأيتام بمزايا عدة لا تتوفر في النظم السابقة ولعل أبرزها سرعة اندماج اليتيم أو اللقيط في المجتمع وسهولة تحقيق ذلك الأندماج بشكل طبيعي وتلقائي مما ينتج عنه تكيف سوي طبيعي وغير

متكلف المظاهر أو الأشكال، ومع ما يوجد من مزايا فإنه قد يوجد به بعض السلبيات لكنها تغمر في بحر الإيجابيات المتوقعة منه وبالموازنة بين سلبياته وإيجابياته نجد أننا قد نغض الطرف عن بعض سلبياته المتوقعة وليست المتحققة جراء ما تنتظره من إيجابيات عدة على الطفل والأسرة والمجتمع بشكل عام (السدحان ، ٢٠٠٢ ، ص ٨١ – ٨٣)

تُعد الأسرة البديلة من أهم برامج الرعاية البديلة لفاقدى الرعاية الوالدية وعلي الرغم من ذلك إلا أنها لن تستطيع تحقيق النتائج المرجوة منها والأهداف المرجوة لمن تحتضنه والاستفادة من معطياتها إلا بقدر وعليها بما يواجهها من عقبات ومنعطفات حادة تعترض طريقها مع المحتضن ومحاولة تخطيها ،فالأمر لا يتوقف علي مجرد ضم الطفل المحتضن للعيش بداخلها بل إن الأمر من أكثر الأمور تعقيداً بالنسبة للمحتضن لا للأسرة الحاضنة فحسب حيث تواجه الأسرة البديلة في فترة الاحتضان عدد من الإشكاليات الصعبة والعقبات التي تحتاج للتعامل معها بعناية فائقة (خديجة ، ٢٠١٢ ، ص ١٣٧) ومن هذه العقبات أن الأسرة البديلة شأنها شأن غيرها من الأسر الطبيعية تتكون من أب وأم وابن وهذا يتطلب أن يتم تعليمها وتدريبها علي قضايا تربية الأبناء وإعدادهم كما الحال في الأسر الطبيعية ،فالوالدان قبل الاحتضان لم يكونا أباً وأماً ، وهما بحاجة لمن يقدم لهما توجيهات متعلقة بكيفية تربية الأبناء كي ينمو ابنهما بشكل سليم : جسدياً ونفسياً وهو ما يحتاجه جميع الآباء البيلوجيين والحاضنين وكذلك كممارسة الأسرة البديلة دور التدليل الزائد للطفل يمثل معنى غير أمين للحياة التي لا تمنح للفرد كل وتسهل له الطريق نحو الإحباط الشديد في حالة عدم حصوله علي ما يريد وهذا يعلم الأخذ دون عطاء وتواجه الأسر البديلة صعوبة أيضاً تتعلق بعملية إخبار الطفل عن حقيقته وضعه ونسبه والتوقيت المناسب حيث عند اكتشاف الطفل للأمر يحدث عدم ثقة من الطفل لأسرته البديلة (بربري ، ٢٠٢٢ ،ص ٣٤ – ٣٥)

ومن أبرز الإشكاليات أيضاً التي تعاني منها الأسر البديلة :

- كثيرًا ما يشعر المحتضن داخل الأسرة البديلة بحاجته إلى من يفهمه ويقدر شعوره، ويقدر موقفه الحرج الناتج عن حرمانه من الأسرة الطبيعية، لذلك هو بحاجة إلى العطف المغدق المنضبط الذي يعوضه الحرمان العاطفي الناتج عن عدم وجود أبوين حقيقيين في حياته، ويحدث العكس عندما يكون سبب إقدام الأسرة على الحضانة أنها لم ترزق بأطفال، تعمد إلى تدليله وتلبية كل طلباته، ولا تعاقبه على أخطائه وسوء تصرفاته دون النظر لعواقب هذا التقليل، أو يكون هذا التدليل والتغاضي بسبب الرحمة والشفقة عليه نظرا لوضعه الاجتماعي

فتسيء إليه من حيث تظن أنها تحسن، وعندما يصل إلى مرحلة المراهقة تسوء أخلاقه وتصرفاته، ولا تعلم أنها السبب في ذلك فتتخلى عنه في فترة هو أحوج ما يكون إليها.

- بعض الأسر تحتضن طفلاً لأسباب مختلفة، فتتفاعل معه في مرحلة الطفولة البريئة وعندما يكبر ويصل إلى مرحلة المراهقة ويدخل مرحلة الإدراك، وتتغير نفسيته وتضطرب مشاعره فتضعف وتتخلى عنه بمبررات واهية أو الاعتراضات من بعض أفراد العائلة، دون أن تدرك عواقب هذا الترك وأثره عليه، عندما بودع في المؤسسة الإيوائية أو أنها تهمله بدون متابعة ولا مسئولية ضابطة، لعدم وجود ما يربطه بها من أواصل النسب أو المشاعر القوية، وكان يجب أن تعلم أهمية دورها العظيم، وأثره في حاضر اليتيم ومستقبله، وخطورة التخلي عنه في الفترة التي هو أشد ما يحتاجها فيه.
- كثيرًا ما يفسر سلوك هذه الفئة من الأيتام أو مجهولي النسب على أساس آخر غير الأساس الذي تقسر عليه تصرفات الآخرين من الأطفال والمراهقين في بيوتهم الطبيعية وكثيرا ما يشوب تصرف الأسر الخوف وتوقع الشر لأن الطفل ليس طفلهم ويخشون تورطه في سلوك مضطرب ، أو غير مشرف ضد نفسه أو ضد المجتمع وذلك بسبب الفكرة السيئة غير الحقيقية عن شأنه، وعن استعداده لهدم القيم الخلقية ، هذا من جهة نظر الأسرة كما فعل أبواه من قبل.
- فتتجه الأسرة نتيجة لأفكارها وآرائها الخاصة إلى شدة الحرص على الناشئ فيضيقون عليه الخناق، ويقيدون حريته، مما يجعله يصطدم معهم في مرحلة المراهقة فيتأكد في ذهنهم أن ما توقعوه حدث فعلا، ولم تعلم الأسرة الحاضنة وخاصة منها من لم ترزق بأبناء، بأن مرحلة المراهقة من أصعب المراحل تربويا وأكثر تعقيدا، وهناك من الأسرة والمؤسسات البديلة. الأسر الطبيعية التي تعاني من أبنائها الحقيقيين وهم يعيشون في كنفها ودفنها في أفضل الحالات الأسرية والاجتماعية، تعاني هذه الأسر من أبنائها أضعاف ما تعاني الأسر البديلة من الذين تحتضنهم في وضع اجتماعي غير طبيعي الذين مهما منحوا الرعاية لا يمكن أن تعوضهم هذه الأسر البديلة ما فقدوه من أسره الحقيقية.
- تعاني بعض الأسر من تصرفات من تحتضنهم فتتحملها وتخفيها عن الجهات المسئولة عن متابعة المحتضن، لانتمائه لها عاطفيا إلى أن تظهر تلك التصرفات في الوقت غير المناسب، بعد أن وصلوا إلى حالة سيئة لا ينفع فيها العلاج بعد فوات الأوان، وذلك بسبب سوء فهم

الأسرة الحاضنة وتهينها من أن يسحب الناشئ منها في أي وقت من الأوقات من قبل الجهات المسئولة.

- قد تفسد بعض الأسر علاقة الناشئ بالشئون الاجتماعية، عندما يهددونه من آن لآخر إذا تصرف بما يغضبهم، بأنهم سيقومون بتسليمه لإيداعه في المؤسسة الإيوائية ليرهبوه بذلك، مما يشعره بعدم الأمن والاستقرار ويضعف مشاعره تجاه الأسرة وأيضا يجعله هذا لا يتقبل أي طرف من الجهات المعنية به لمتابعته في المستقبل.
- في حالات كثيرة يعير الناشئ بأهله ونشأته مما يؤلم مشاعره ويجعله ينطوي على نفس منكسرة تشعر بالنقص والذنب والنقمة على الذات مما يشعر بعظم الفارق بينه وبين الآخرين فينتقم على الحياة وعلى الناس، بتصرفات عدوانية والأسرة لا تعرف عن هذا السبب.
- عندما يصل الناشئ إلى درجة كافية من الوعي والتفكير في المستقبل فإن تفكيره ينصرف إلى التفكير في نشأته وأهله وتاريخهم وتخليهم عنه، وما إلى ذلك مما يحيط بموقفه في الحياة ،ويصطحب هذا التفكير قلق زائد ومخاوف متنوعة، وتزداد هذه المشاعر كلما كان هذا اليتيم غير آمن ولا مستقر أو كان يفتقر إلى الشعور بالانتماء إلى الأسرة الحاضنة والأسرة لم تحسب لهذه المرحلة حسابها.
- من حق الناشئ أن يعرف تاريخ حياته وأصله ونشأته هذه هي القاعدة، وإنما لابد من اختيار الوقت المناسب لإخباره بحقائق حياته بصورة مبسطة وبفكرة مقبولة أدبيا وتربويا، وأنسب الأوقات ما كان توازنه العاطفي فيها غزيرا، وكان في مرحلة من الحياة لا يدرك فيها المعاني بعمق أي في مرحلة الكمون قبل أن يكتمل نموه العقلية ويجب إخباره بطريقة طبيعية، ولا يجب حجب هذه الحقائق عنه فإنه لابد أن يكتشفها. وقد يكون هذا الاكتشاف في وقت غير مناسب وغير معلوم، وفي حالة نفسية غير مستقرة مما يتسبب عنه أن الاتزان الوجداني ومواجهة صراع عنيف يؤثر في حياته تأثيرًا سيئًا في حاضره ومستقبله. وليست كل الأسر البديلة في معظمها قادرة على القيام بعملية الإخبار بالأسلوب المناسب والصحيح وبعضها يجتهد خطا، فيحرص على إخفاء حقيقة وضع المحتضن عنه منذ أخذها له، رغبة منها في عدم إيذاء مشاعره أو من شدة حبها وتعلقها به، أو تعتقد بأنه إذا عرف الحقيقة ستكون سببا في عدم تقبلها والبعد عنها والنفور منها، والمشكلة تزداد إذا أوحت له بأنها أسرته الحقيقية ويعلم فيما بعد كذب ذلك (خديجة ، ٢٠١٢ ، ص ١٣٧ – ١٣٩)

نخلص مما سبق إلي أن هذا النظام له مميزات وعيوب وعلي الرغم من تميز هذا النظام للأسر البديلة في المجتمع إلا أنه لا يمكن أن يكتب له النجاح الكامل ما لم تتوافر له خطوات أساسية :

١- التأكد من مناسبة الأسرة البديلة الراغبة في كفالة الطفل وتهيئتها لاستقباله .

٢- تقديم دعم اجتماعي ونفسي للأسرة في الفترات الأولى من استقبال الطفل ورعايته مع وجود المتابعة اللاحقة لمن يحتاج ذلك .

٣- تقديم الدعم المادي للأسر التي تحتاج إلي دعم مادي (السدحان ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٥ – ٨٦) .

٤- ضرورة المتابعة والإشراف من مختصين والتفتيش وضرورة وجود خطة تدريبية للتوعية والتثقيف حتى للأسر التي ترغب في الاحتضان (بربري ، ٢٠٢٢ ، ص ٣١)

ثالثاً : قرى الأطفال sos :

صاحب هذه الفكرة هو النمساوي (**هيرمان جماينر**) وقد بدأت هذه الفكرة الجديدة في رعاية الأيتام والأطفال المشردين في أعقاب الحرب العالمية الثانية فكانت أول قرية في عام (١٩٤٩م – ١٣٦٩هـ) في بلدة (امست) بمنطقة (التيرول) في النمسا ومرتكز هذا المشروع الجديد في رعاية الأيتام ومنطلقها فكرة تبناها رائد هذه القرى (هيرمان جماينر) وهي ضرورة أن ينشأ للأطفال الأيتام ومن في حكمهم في ظل امرأة ترعاهم في منزل خاص كأي بيت في المجتمع محاولة منه أن يبتعد الأطفال عن معيشة الملاجئ والمؤسسات الاجتماعية فكان أول منزل وتبع ذلك بناء عشرة منازل عام ١٩٥٣م مجاورة للمنزل الأول فكانت أول قرية من قرى الأطفال (SOS).

وعندما بدأ (**هيرمان جماينر**) في مشروعه وهو رعاية الأطفال الأيتام والمشردين عمل إلى تكوين جمعية من جمعيات الخدمات الاجتماعية تقوم بتنفيذ فكرة إنشاء قرية الأطفال واختار لها اسم (الجمعية الاجتماعية) (sociatis sociaets) واختصار هذا الاسم يمكن أن يكون (SOS)، وهذه الحروف اختصار للنداء الدولي المعروف لإنقاذ السفن التي تشرف على الغرق وهو: (Save our Souls) أي أنقذوا أرواحنا (السدحان ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٢) .

وهو نظام دولي يشرف عليه الهيئة الدولية لقرى الأطفال SOS وهي منظمة خاصة تعمل لصالح الأطفال الأيتام والمحتاجين والمحرومين من الرعاية الأسرية عن طريق توفير رعاية متكاملة في مناخ أسري دافئ وتقوم برعاية الأطفال منذ المولد وحتى الاعتماد علي النفس ومتابعتهم في حياتهم ومستقبلهم بعد ذلك ، وتقوم القرية برعاية هؤلاء الأطفال بنظام أقسام الأسر الطبيعية بحيث يخصص لكل مجموعة من الأطفال يتراوح عددهم من ٥ : ٨ طفل أم بديلة تقيم معهم في فيلا أو بيت مستقل لهم وتتولى رعايتهم في جميع شئونهم (وزارة التضامن الاجتماعي ، الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية ، الإدارة العامة للأسرة والطفولة ، وحدة المعلومات والتوثيق).

وفكرة هذه القرى تتمثل في وجود عدد من المنازل المتجاورة لا يزيد عددها عن خمسة عشر منزلًا وفي كل بيت عدد من الأطفال الأيتام يتراوح عددهم بين (٤ – ٩) أطفال من الجنسين وذوي أعمار متباينة وتوجد امرأة ترعى هؤلاء الأطفال بحيث تكون بمثابة الأم لهم، وتقوم تربية الأطفال وخدمتهم كما لو كانوا أبناءها تماما لذا يشترط في هذه المرأة المشرفة على المنزل أن تكون غير متزوجة، بل ويشترطون عليها عدم الزواج إن كانت ترغب في الاستمرار في العمل لديهم.

كما تقوم فلسفة هذا المشروع الاجتماعي لرعاية الأيتام على الاقتراب من الحياة الأسرية العادية في المجتمع الغربي ويكون ذلك بأن تقوم كل أسرة بتنظيم شئون منزلها بنفسها ليشعر الأطفال بالجو الأسري، كما يجب أن يكون هناك اتصال وثيق بين أطفال القرية والمجتمع من حولهم ويكون ذلك بالانتظام في المدارس الخارجية وكل طفل ذكر ينهي مرحلة التعليم الإجباري ينتقل إلى بيت الشباب ليواصل تعليمه ويلتحق بعمل، وغالب ما تبقى الفتيات في القرية لحين تزويجها منظمة قرى الأطفال الدولية، ١٩٨٩).

مبادئ جمعية قرى الأطفال SOS:

أ- إن قرى الأطفال SOS تعيد الأطفال إلى البيئات الطبيعية وهي الأسرة كما أن قرى الأطفال هذه تسعى إلى معاونة الأطفال الذين أهملهم آباؤهم وأمهاتهم وتشردوا وأصبحوا محتاجين لمن يرعاهم ويقوم بتربيتهم.

ب- إن تربية أطفال قرى SOS تربية أسرية أي أن كل بيت في القرية يضم عددا من الأفراد يكونون أسرة ويكون العدد بين تسعة من الأطفال من الجنسين في أعمار مختلفة. يعيشون ويشبون أخوة وأخوات، وتقوم على رأس الأسرة أم يشترط أن تكون امرأة غير متزوجة كرست حياتها

لتكون أما طيبة عطوفا على هؤلاء الأطفال ترعاهم وتربيهم وتقوم على خدمتهم كما لو كانوا أبناءها تماما.

ج- إن أطفال قرى SOS لابد وأن يتربوا ويشبوا تحت الظروف نفسها التي يتربى فيها الأطفال في الأسر الطبيعية، إن كل أسرة من أسر SOS تقيم في منزلها وتنظم حياتها وشئونها المنزلية وتلعب قاعة المعيشة التي يتجمع فيها الأطفال وأمهم دورا هاما في إشعار الأطفال بالجو الأسري الذي يعيشون فيه بالأمن.

د- لابد من أن يكون هناك اتصال وثيق بين الأطفال في قرية SOS وبين البيئة حولهم ولابد من شعورهم بأنهم لا يختلفون عن أي أطفال آخرين. وعلى ذلك يجب إزالة جميع الموانع التي تحول بين هؤلاء الأطفال وبين البيئة التي تحيط بهم، وبالتالي فإنهم لا يتعلمون في مدارس خاصة بالقرية بل أن تعليمهم وتربيتهم العقلية والدينية يجب أن يتمّان في المدارس والمؤسسات التعليمية والعامة.

هـ- إن على قرية الأطفال SOS أن تربي وترعى الأطفال بها حتى يتمكنوا من اعتمادهم على أنفسهم، أن الأطفال عادة يبقون في القرية حتى تنتهي مرحلة التعليم الإجباري، وعندما يبدأون في ممارسة الأعمال التي سيقومون بها لكسب رزقهم تتم ترتيبات لإقامتهم في أماكن خاصة بشباب قرى SOS يكون بعضها للأولاد وبعضها للبنات.

و- إن قبول أي طفل في قرية الأطفال s0s يترتب على درجة احتياجه إلى التربية في القرية ولا يقبل إلا الأطفال الأسوياء جسميا وعقليا. ويبقى الأطفال المقبولون بالقرية بها حتى يبلغوا رشدهم ويتربي كل طفل منهم وفق ديانته. وتكون بكل منزل من منازل القرية عدد من الأطفال يتبعون ديانة واحدة.

ز- إن قرى الأطفال SOS هي دور خيرية حديثة لتربية الأطفال اليتامى والمشردين وتقصد هذه القرى إثارة حماس المؤسسات الخاصة والعامة التي تقوم بهذا العمل أن تحذوا حذوها في تربية الأطفال التي أساءت إليهم بيئاتهم الأسرية.

ح- إن الأطفال الذين يربون في قرى الأطفال SOS يجب أن تكون تربيتهم تتمشي مع المبادئ التي يقبلها المجتمع الدولي والتي تسيطر عليه العرفان والكرامة الإنسانية اللذان هما أساس الحرية ونمو السلام العالمي.

وهذه المبادئ لجمعية قرى الأطفال لم تتطلق من فراغ فهي منطلقة من فلسفة صاحب الفكرة ورائدها وهي مبنية لديه على أن الأمومة هي حجر الأساس الذي تبنى عليه تربية الأطفال (السدحان ، ٢٠٠٢، ص ٧٤ – ٧٥). تعمل قرى الأطفال SOS في ضوء اتفاقية حقوق

الطفل الصادر عام ١٩٨٩ وتعتمد علي أن لكل طفل أو شاب الحق في النمو بحرية في محيط ديمقراطي تعمه المساواه وحسن المعاملة والسلام والعدالة الاجتماعية حيث تشدد الإتفاقية علي حق كل طفل في الحماية من أي شكل من أشكال الإساءة والتخلي (مادة ١٩) والإستغلال (مادة ٣٢ – ٣٦) والعنف وتعطي الاتفاقية اهتماماً خاصاً للأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية (المادة ٢٠) حيث تعمل قرى الأطفال من هذا المنطلق علي توفير بيئة حاضنة وتعمل لتمكين هؤلاء الأطفال من تحمل المسئولية بهدف تحقيق نموهم وحمايتهم الخاصة وتتعهد بإيجاد بيئة تعزز قيمها وتحافظ عليها وتسعى إلي وقاية الأطفال وحمايتهم من الاستغلال (وثيقة سياسة حماية الطفل ، ٢٠٠٨ ، ص ١-٢) .

إستخلاصات :

١- تعتبر مشكلة الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية قضية اجتماعية إلي جانب أنها هم وطني . وهي ليست مسئولية مؤسسة بعينها بل هي مسئولية الجميع بداية بالأسرة ثم المجتمع بما فيه من المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والثقافية .

٢- تؤكد العديد من التقارير الدولية على أن فقدان الرعاية الوالدية يمثل أمراً بالغ الخطورة والقلق سواء فيما يتعلق بحقوق الأطفال وكذلك على مستوى معدلات التنمية في تلك المناطق والبلدان .

٣- لم تحظ قضايا الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية بعد بالاهتمام الكافي في معظم الدول العربية رغم ما تشهده المنطقة العربية من تزايد أعداد الأطفال المحرومين من أسرهم بسبب ضعف دور شبكة العلاقات الأسرية وفقدانه لفاعليته، كنتيجة لتزايد نسب الفقر والهجرة من الريف للمدن وانفجار الحروب في عدد من الدول .

٤- أنماط رعاية فاقدي الرعاية الوالدية قد استقرت علي : الرعاية الاجتماعية المؤسسية ، الأسر البديلة ، قرى الأطفال SOS .

٥- يعيش الأطفال فاقدى الرعاية الوالدية في أوضاع غير مواتية فيما يتعلق بمؤشرات الاجتماعية مثل سوء المعاملة والتعرض للفقر وعدم الاستقرار والإهمال والخبرات غير الجيدة في غالبية الأوضاع التي يعيشون فيها .

٦- يُمثل الارتباط الآمن Secure attachment للطفل بأبويه الكلمة السحرية في صحة الطفل النفسية والعاطفية، فالأطفال ذوو الرابطة القوية مع الأبويين يحملون في داخلهم احتراماً أعلى لذويهم وأداء أفضل في مداريهم، وعلاقات إيجابية مع رفقائهم وإدارة أفضل لتوتراتهم، فالتعلق مهم جداً وله أثر على نمو الطفل على المدى البعيد أي يظهر تبعاته مستقبلاً في تعاملات الطفل المختلفة مع الآخرين.

المراجع:

١- أبكر ، كلثوم ، (٢٠١٩) دور أساليب التنشئة الاجتماعية للأسر الكافلة للأطفال فاقدي الرعاية الوالدية من منظور الخدمة الاجتماعية (دراسة حالة ولاية شمال دارفور – الفاشر في الفترة من ٢٠١٥ – ٢٠١٨) رسالة دكتوراه غير منشورة ، جمهورية السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، معهد تنمية الأسرة والمجتمع .

٢- الأشقر ، أسامه (٢٠٠٩) حقوق الطفل اللقيط من المنظور الفقهي ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت ، السنة ٢٤ ، العدد ٧٧ .

٣- الأمم المتحدة، (١٩٨٩) ،اتفاقية حقوق الطفل.

٤- الجريدة الرسمية العدد (٢٣) مكرر في ٩ يونية سنة ٢٠٢٠

٥- الدستور المصري (٢٠١٤) المادة (٨٠) الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ) في ١٨ يناير.

٦- الراوي وآخرون ، (٢٠١٤) أنماط الرعاية الوالدية للأمهات وعلاقتها بالخوف الإجتماعي لدى أطفال الرياض ، مجلة كلية التربية للبنات ، مج ٢٥ ، العدد ٢ .

٧- السدحان ، عبد الله (٢٠٠٢) الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الوالديه، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية.

٨- الصومالي ، أمل (٢٠١٧) الأسر البديلة في مدينة جدة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٤، العدد ١.

٩- العتيبي ، حمدان ، (٢٠١٠) تجربة الأسرة البديلة لرعاية الأحداث من الانحراف دراسة تشخيصية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

١٠- القضاة ، نهاد ، (٢٠١٥) التوافق الاجتماعي لمجهولي النسب: دراسة على خريجي مؤسسات الرعاية الاجتماعية في الأردن، مجلة الثقافة والتنمية، العدد ٩١.

١١- القملاس ، بدرية (٢٠١٦) أساليب البيئة الاجتماعية والثقافية لمجهولي النسب في المجتمع الكويتي (دراسة ميدانية في الكويت). Journal of Environmental studies and Researches, Vol. 5, No2.

١٢- المركز الدولي للأبحاث والدراسات، مداد (٢٠٢١) متاح على الموقع: http://medacenterorg/ Conference

١٣- المناصير ، فاطمة ، (٢٠٠٩) التحديات التي تواجه الفتيات مجهولات النسب المتخرجات من دور الرعاية الاجتماعية في الأردن واحتياجاتهم النفسية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، عمان، الأردن.

١٤- الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢١، متاح على الموقع: www.hrightsstudies. sis.gov.eg

١٥- بربري ، سحر (٢٠٢٢) دور الأسرة البديلة في مواجهة مشكلة مجهولي الوالديه، دراسة تقييمية على عدد من الأسر، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٥٠، العدد الرابع، أكتوبر – ديسمبر.

١٦- بوابة الطفولة العربية بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) متاح على الموقع: www.arabccd.org/page/472

١٧- بوابة المجلس العربي للطفولة والتنمية، بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٦ ، متاح علي الموقع : ww.arabccd.org/page/472

١٨- جابو خير ، سميره الله ، (٢٠١٤) المشكلات السلوكية وسط الأطفال مجهولي النسب من قرية الأطفال النموذجية وعلاقتها بكفاءة دور الإيواء (دراسة مقارنة مع الأطفال معلومي

النسب في ولاية الخرطوم)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

١٩- حسانين ، خالد ، (٢٠٢٠) فاعلية الإرشاد الجماعي في خدمة الجماعة وتحسين مفهوم الذات لدى الأطفال نزلاء المؤسسات الإيوائية ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد ٥٢ ، المجلد ٢ .

٢٠- خديجة ، دخينات ، (٢٠١٢) وضعية الأطفال غير الشرعيين في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية في مدينة باتنة، قسم الديموجرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج الأخضر باتنة ، الجزائر.

٢١- دليل الرعاية البديلة للأطفال، الأمم المتحدة، ٢٠٠٩. متاح على الموقع : www.sos-childrenvillage.org

٢٢- زهورم ، بن مجاهد (٢٠١٩) المشكلات الاجتماعية لدى الأطفال المسعفين (دراسة استكشافية لمؤسسة الطفولة المسعفة بمدينة ورقلة) مجلة التمكين الاجتماعي، العدد (٤)، المجلد (١).

٢٣- عامر ، طارق ، (٢٠١٧) رعاية الأيتام إتجاهات عربية ، القاهرة ، دار العلوم للنشر .

٢٤- عبد الفتاح ، خالد (٢٠١٩) ، مجتمع المخاطر وأنسنة رعاية الأطفال في وضعية الشارع في المجتمع المصري : دراسة ميدانية بدور التربية بالجيزة ، بحث مقدم لمؤتمر مجتمع المخاطر ومشكلات الأمن الاجتماعي في الوطن العربي : تحديات الواقع وإستشراف المستقبل ، كلية الآداب، جامعة قناة السويس ، ٣ – ٤ مارس.

٢٥- عياد ، هاني ، (٢٠١٧) نظام الأسر البديلة في رعاية الأطفال مجهولي النسب: التحديات والفرص، المنصورة، مجلة رعاية وتنمية الطفولة، العدد (١٥).

٢٦- قانون الطفل المصري رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦، المادة رقم (٢٣).

٢٧- قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ ، الفصل الثاني (في الرعاية البديلة)

٢٨- كمال ، كامل (٢٠١٣) الأطفال مجهولي النسب بين الاستبعاد والاندماج الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي الخامس عشر، قضايا الطفولة ومستقبل مصر.

٢٩- معهد الدوحة الدولي للأسرة، (٢٠١٨) برامج الرعاية الوالدية في العالم العربي، الدوحة، قطر.

٣٠- موقع وزارة التضامن الاجتماعي ، MOSS 2023

٣١- وثيقة حماية الطفل (٢٠٠٨) حماية الطفل هي مسئولية الجميع صادرة عن منظمة قري الأطفال الدولية sos.

٣٢- وزارة التضامن الاجتماعي ، الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية ، الإدارة العامة للأسرة والطفولة، وحدة المعلومات والتوثيق .

٣٣- يونيسيف، مصر ، (٢٠٢١) ، متاح علي الموقع : www.uniciefegypt.com

34- A solid investment integrating children without parental care into the post, (2015), Development framework

35- Ali, Samar (2016) Foster care in Egypt: A study of policies, laws, and practice thesis masters.

36- Bachelor's in human Development and family study (2022) Maryville University. متاح علي: http://online.maryville.edu.development//blog/cultural-infanance

37- Bulgarelli, Molina (2016) social cognition in preschoolers: Effects of early experience and individual differences front psychol, Vol.7 article 1762.

38- Engle et all (2011) the Situation for children without parental Care and strategies for policy change, monographs of society for Research in child Development.

39- Every, child (2009) Missing: children without parental care in international development policy.

40- Greiner et all (2016) children in non-parental care health and social risks, pediatric Research, Volume 79, Number 1, January.

41- Nada, Manar (2022) Promoting Secure attachment in children without parental care in Egypt, Thesis masters.

42- www.orphanslifeline.org متاح على الرابط تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٣ الساعة ١:٢٢ صباحًا.

43- www.reportlinker.com/Po6082601/child-care-market-Research report-bu-care-type-by-delvery-by-region-global-forecast-to- comulative -impact-of-covid

٤٤- www.sos-childrenvillages.oog

45- www.sos-usa.org/our-impact/forus -areas (advocacy - movement building children- statistic, متاح على الرابط تاريخ الدخول على الموقع ٢٠٢٢/٦/٢٢ الساعة ١١:١٣ مساء

46- www.unicef.org تم الدخول على الموقع يوم ٢٠٢٢/٥/٢٧ الساعة ٦:١٠ مساءً.